مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٧٧

الأربعاء، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هيوسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربربغ
	بولندا	السيد لويتسكي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شاليه

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين: تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/539).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2019/539)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة جاياتما فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب؛ والسيدة وِيفين موغاندا، منسقة البرامج في منظمة ”هاكي أفريقيا“ (HAKI Africa)؛ والسيدة صوفيا راميار، المديرة التنفيذية لمنظمة ”الأفغان من أجل فكر تقدمي“ (Afghans for Progressive Thinking).

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/539، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فيكراماناياكي.

السيدة فيكراماناياكي (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٨ (انظر S/PV.8241)، أتيحت لي الفرصة للسفر إلى العديد من أنحاء العالم ومقابلة شباب من جميع مناحي الحياة. ومن مخيمات اللاجئين في الأردن ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة في قطاع غزة إلى البلديات في كوسوفو ومجالس الشباب في الدانمرك، رأيت واستمعت إلى شيء واحد: إن الشباب حريصون على السلام.

بيد أن الشباب من النساء والرجال ما زالوا يعانون من القوالب النمطية والخرافات والذعر السياساتي، وهي أمور تضعف قدرتهم على التصرف وتمنعهم من تحقيق كامل إمكاناتهم من أجل السلام. وللأسف، خلافا للواقع، فإن الخطاب السائد لا يزال يهيمن عليه التركيز على الأقلية الصغيرة من الشباب الذين اجتذبهم التطرف والعنف والذين يؤجج مشاعرهم سقوط ضحايا من الشباب، ولا سيما من الشابات.

وتتمثل النتيجة الرئيسية لهذه القوالب النمطية السلبية في أنها تساهم في تهميش ووصم الشباب عن طريق تصويرهم باعتبارهم مشكلة يجب حلها وتهديدا يجب احتواؤه. ويُخل ذلك على نحو ضار بالاستجابات البرنامجية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن ويحدو بها إلى نُهج أمنية صارمة ويبتعد بها عن الوقاية، وهو ما ينطوي على تجاهل لحقيقة أن معظم الشباب غير منخرطين في العنف في واقع الأمر.

وفي هذا مبرر كاف لضرورة أن نواصل العودة للاستشهاد بالقرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، حتى يمكننا التأكد من عدم تشويه القوالب النمطية المعدية التي تربط الشباب بالعنف للتصورات المتعلقة بالشباب في هذا العالم الذي يزداد عولمة والذي تهيمن عليه الشواغل الأمنية المستشرية تجاه الإرهاب والجريمة المنظمة وأعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون.

وأود أن أشكر حكومة بيرو على قيادتها في عقد جلسة الإحاطة المهمة هذه لمجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن. ويسرني أن تنضم إلينا شابتان من بناة السلام – السيدة وِيفين موغاندا من كينيا والسيدة صوفيا راميار من أفغانستان – فيما نقيم التقدم المحرز على صعيد جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

يبلغ تعداد شباب العالم حاليا ١,٨ بليون نسمة، وهو أكبر جيل من الشباب على الإطلاق. ويعيش نحو ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية، حيث يشكلون نسبة كبيرة من السكان. وتشير التقديرات إلى أن ٤٠٨ ملايين شاب، يبلغ المتوسط العالمي لعمرهم ٢٩,٧ سنة، يعيشون حاليا في سياقات متضررة من النزاعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، يواجه جيل الشباب الحالي تحديات هائلة في جميع أنحاء العالم.

إن واحدا من كل خمسة شبان بلا عمل أو تعليم أو تدريب وفي كل عام تصبح ملايين الفتيات أمهات بينما لا يزلن هن أنفسهن أطفالاً؛ وتتزايد مشاكل الصحة النفسية عند الشباب. وبدون اتخاذ إجراءات لمعالجة عدم المساواة والتعصب وحالة الطوارئ المناخية التي تواجهنا جميعًا، فإن هذا الجيل من الشباب قد يواجه تداعيات مدمرة. لذلك يجب أن يكون واضحا أننا بحاجة إلى إشراك الشبان ليس فقط كمستفيدين ولكن كشركاء متساوين في جهودنا، وخاصة في جهودنا الرامية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ومنذ إصدار وثيقة ”السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن“ خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي، دخلت الخطة مرحلة جديدة، حيث تحول التركيز بشكل متزايد إلى التنفيذ على مستويات متعددة، مع توسيع دعم أصحاب المصلحة أيضًا. واسمحوا لي أن أركز على بعض المسائل الرئيسية.

أولاً، يستعيد الشبان دورهم في الخطاب السائد بشأن الشباب والسلام والأمن. ورغم الأساطير والمفاهيم الخاطئة والأخبار المزيفة والقوالب النمطية والمزاعم التي تفترض أنهم مثيرون للمتاعب وتصورهم على أنهم كذلك، فإن الشبان يقاومون ويحتجون وينظمون وينفذون مبادرات لبناء السلام يقودها الشبان في مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم من أجل استعادة القيم الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية في المؤسسات في الأماكن التي يعيشون فيها. ونحن لا ينتظرون أن توجه إليهم الدعوة للانضمام إلى طاولات صنع القرار، بل يقدمون حلولاً بديلة ومبتكرة لحل تلك المشكلات العالمية.

ومع ذلك لاحظت خلال الأشهر الماضية بقلق بالغ حوادث تعرض فيها الشبان من بناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد والترهيب والعنف والاعتقال التعسفي والانتقام على أيدي الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وأود أن أذكّر الجميع بإلحاح كبير بأن الحماية جزء لا يتجزأ من القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وأدعو الحكومات وجميع الأطراف إلى دعم الحقوق الأساسية للشبان وحمايتها، بما في ذلك حريتهم في التعبير سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها.

ثانيا يجري الاعتراف بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن وإضفاء الطابع المؤسسي عليه داخل الأمم المتحدة باعتباره في صميم أولويات الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب. وتحدد استراتيجية الشباب للأمم المتحدة، الشباب في عام ٢٠٣٠، التي أطلقها الأمين العام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بناء السلام والصمود كأحد أولوياتها الأساسية الخمس فيما يتعلق بعمل منظومة الأمم المتحدة مع الشباب ومن أجلهم.

ومن خلال هذه الإستراتيجية الأولى للأمم المتحدة للشباب، بدأنا مسيرة جديدة وسندعم الشباب بكل تنوعهم في الوصول إلى التعليم والعمل اللائق والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، بينما سنقف إلى جانب الشباب في معارضتهم للظلم، وسنعمل معهم لمنع نشوب النزاع وبناء السلام. وبذلك ستشجع منظومة الأمم المتحدة بيئة مواتية تعترف بالإسهامات الهامة والإيجابية للشباب في إحلال السلام وتحقيق الأمن، مع توفير مساحات آمنة وتوسيع الفرص المتاحة للشبان.

ولدعم تنفيذ أولوية بناء السلام والصمود في استراتيجية الأمم المتحدة للشباب يجري وضع خطة عمل مشتركة للأمم

المتحدة تحت قيادة أمانة صندوق الأمم المتحدة للسكان/أمانة الشباب والسلام والأمن التابعة لمكتب دعم بناء السلام، والجمع بين الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة. وتركز خطة العمل المشتركة هذه بشكل خاص على تعزيز دعم السياسات والتنفيذ والرصد والاستعراض على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. ويقوم مكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك بوضع برنامج عالمي مشترك لدعم التنفيذ الميداني والإقليمي لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن في المناطق الجغرافية الخمس.

وعلاوة على ذلك فإننا نشهد طفرة في البرمجة والتمويل في كيانات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال خصص صندوق بناء السلام ٣٧ مليون دولار منذ عام ٢٠١٦ لمبادرة تشجيع الشباب وهو صندوق خاص يُعنى بدعم المشاريع التي تشجع إدماج الشباب ومشاركتهم. ومع ذلك، فإننا لا نزال لا نلبي إلى حد كبير احتياجات المنظمات والشبكات الشبابية على أرض الواقع التي تعمل في كثير من الأحيان اعتمادا على الحد الأدنى من الموارد المالية وغيرها من الموارد.

ثالثا، ينخرط عنصر الأمم المتحدة للسلام والأمن بشكل متزايد في تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) مع البعثات السياسية الخاصة وعمليات السلام التي تشارك في العديد من الأنشطة. وعلى سبيل المثال نظمت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حوارات مع ممثلي الشباب من مختلف الأحزاب السياسية في مختلف المناطق مع التركيز على مناقشة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. ونتيجة لذلك، أبرمت اتفاقات جديدة للشباب بين الأحزاب ترفض العنف في سياق الانتخابات المحلية المقبلة. وأثني على البعثة لإنشائها شبكة من مراكز التنسيق للشباب في جميع مكاتبها الميدانية لدعم تنفيذ استراتيجية إشراك الشبان في عمل البعثة.

ولتعزيز التعايش السلمي ودعم مشاركة الشبان في بناء السلام وتحقيق الاستقرار في العراق، تعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إشراك الشبان في جميع أنحاء البلد في القضايا المتعلقة بالنزاعات القبلية والبطالة ومراقبة الدولة للأسلحة وإشراك الشبان في صنع القرار والعمليات السياسية.

وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية، من غرب أفريقيا والساحل إلى الصومال، تكثف بعثات الأمم المتحدة جهودها لإشراك الشبان والمنظمات الشبابية في العمليات التشاورية والحوارات الهادفة إلى منع نشوب النزاع والدفع قدما بعملية السلام، مع دعم الجهود المبذولة لبناء قدرات المنظمات والشبكات الشبابية للمشاركة في عمليات صنع القرار.

ويقوم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا من خلال مشروع أكاديمية الوقاية التابع له ببناء الروابط مع الشبان في جميع أنحاء آسيا الوسطى كوسيلة لنشر ثقافة الوقاية بين الشبان.

وأنا أشجع، مستلهمة العمل المثير للإعجاب الذي قامت به جهات التنسيق الشبابية في بعثاتنا في كولومبيا وكوسوفو والصومال، جميع بعثات الأمم المتحدة السياسية وبعثات حفظ السلام على تعيين وتخصيص مراكز تنسيق للشباب من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن ضمن ولاياتها .

رابعا، منذ اتخاذ القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) حظيت مسألة أهمية مشاركة الشباب في عمليات السلام باهتمام دولي متزايد. وكخطوة أولى في تلك العملية، عُقدت في هلسنكي في شهر آذار/مارس الندوة الدولية الأولى لمشاركة الشبان في عمليات السلام، واستضافتها حكومات فنلندا وقطر وكولومبيا. وحللت الندوة كيف أثّر الشباب على عمليات السلام وجهود الوساطة باستخدام طرق متنوعة ومبتكرة. وقد قام الشبان، من خلال أنشطة تتراوح ما بين المشاركة في مفاوضات السلام بصفتهم

مندوبين عن أطراف النزاع، ورصد اتفاقات وقف إطلاق النار، وحل النزاعات على المستوى المحلي، وصياغة وتشكيل اتفاقات السلام، إلى استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لمخاطبة جمهور أوسع، بتشكيل عمليات السلام في بلدان مثل كولومبيا وجنوب السودان والفلبين.

ولذلك يسعدني أن أغتنم هذه الفرصة للإعلان رسمياً عن نتيجة رئيسية للندوة تتجلى في ورقة السياسة العالمية المعنونة ”نحن هنا: نهج متكامل لعمليات السلام الشاملة للشباب“ التي تتضمن مقدمة بقلم الأمين العام. وتقيّم الورقة مشاركة الشبان وشمولهم في عمليات السلام التي حدثت خلال العشرين سنة الماضية من وجهة نظر الشبان. وتبرز كون أدوارهم في عمليات السلام غالباً ما ترسي علاقات بين المجالات الرسمية وغير الرسمية لمفاوضات السلام، مما يجعل جهود الوساطة التي تحدث بخلاف ذلك وراء الأبواب المغلقة أكثر انفتاحاً وشمولية وبالتالي استدامة.

ومع ذلك لا تزال هناك ثغرات هائلة في إشراك الشبان بشكل مفيد في عمليات السلام على جميع المستويات وتوثيق أدوارهم في مفاوضات السلام وجهود الوساطة. وقد اختتمت الندوة بمجموعة من التوصيات لمعالجة هذه الثغرات وستكون بمثابة أداة مفيدة لجميع أصحاب المصلحة وخاصة الوسطاء في الميدان.

ومن المشجع أن نلاحظ على المستوى القطري أن مجموعات الشبان تختبر بالفعل بعض تلك التوصيات وتتحقق من فعاليتها. وفي الكاميرون تحت قيادة بناة السلام الشبان، يتم تدريب أكثر من ٦٠٠ وسيط شاب على تعزيز ودعم المفاوضات على مستوى المجتمع المحلي. وقد اجتمع ٣٠ شابا ليبيا في نهاية الأسبوع الماضي، يمثلون أقليات من مجتمعات الأمازيغ والتبو والطوارق، بمن فيهم الشباب ذوو الإعاقة من جميع مناطق البلد، لمناقشة المواضيع المتعلقة بالسلام والشعوب والرخاء والكوكب والشراكات. وآمل أن تكون هذه بداية لعملية ستستمر في إلهام قادتهم لاتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق سلام دائم.

ويسرني أيضاً أن ألاحظ التزام دولة قطر بالفعل باستضافة ندوة ثانية في الدوحة في عام ٢٠٢٠، تركز بشكل خاص على مشاركة الشابات في عمليات السلام. وآمل أن تكون هذه فرصة جيدة لمواصلة استكشاف الروابط بين القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأخيرا، سيقدم تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن إلى مجلس الأمن بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٢٠.

ويتطلب النجاح في تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) مزيدا من الدعم، بما في ذلك توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء وامتلاكها لزمام الأمور وتوفير تمويل لأغراض البرمجة ودعم مؤسسي لبناء القدرات، فضلا عن تحديد الأولويات. فتحقيق السلام الدائم ليس قضية نخبوية يمكن للحكومات والسياسيين والأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى حمل لوائها منفردين، ولا ينبغي لهم ذلك. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام على حساب الاندماج الاجتماعي. بل يتعين إضفاء الطابع الديمقراطي على جهودنا الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه كي تشمل المجتمعات المحلية الأشد تضررا. ويوفر الشباب لنا أفضل فرص النجاح في ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة فيكراماناياكي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة موغاندا.

السيدة موغاندا (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي ويفين موغاندا. وأنا ناشطة أبلغ من العمر ٢٥ عاما وأعمل في ”هاكي أفريقيا“، وهي منظمة وطنية لحقوق الإنسان تتخذ من مومباسا، في كينيا، مقرا لها. ويشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس

الأمن اليوم، وأثني على الرئاسة والدول الأعضاء الأخرى على إعطاء الأولوية للشباب والسلام والأمن وعلى دعوة الشباب لتقديم إحاطات في هذه الجلسة.

إن الشباب عوامل تغيير. والثورات الحالية يقودها شبان وشابات مثلي تقدموا إلى الخطوط الأمامية ليضمنوا لنا العيش في مجتمع أكثر سلاما وعدلا وشمولا. ونقر بالحاجة الملحة إلى تولي المسؤولية عن مستقبلنا. ولذلك، فإن القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن يمكن، إذا ما نُفذا تنفيذا كاملا، أن يغيرا حياة الشباب ومجتمعاتهم.

لقد تواصلت منظمة ”هاكي أفريقيا“ مع الآلاف من الشباب بشأن حقوق الإنسان وجهود بناء السلام. وتحقق ذلك من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والأنشطة الاجتماعية التي يقودها الشباب بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة وإعادة إدماج الشباب في المجتمعات المحلية؛ ودعم صياغة وتنفيذ أطر تشريعية وسياساتية، مثل ”خطة عمل مومباسا القطرية لمنع ومكافحة التطرف العنيف“، في شراكة مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك الشباب والحكومة الوطنية وحكومة مقاطعة مومباسا.

فلا يمكن تحقيق السلام من دون عدالة. ولذلك، دخلنا، في سياق السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية، في شراكة مع مكتب مدير الادعاء العام في كينيا لإجراء تحريات عامة بشأن حالات إعدام ١٣٦ شخصا بغير محاكمة على ساحل كينيا، والتي تحدث منذ عام ٢٠١٢ وحتى الآن وكان معظم الضحايا من الشباب.

إن الدراسة المرحلية الهامة بشأن الشباب والسلام والأمن، ”السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن“، التي قُدمت في هذه القاعة في العام الماضي (انظر S/PV.8241)، تحدد بصورة صحيحة المظالم وغياب حقوق الإنسان بوصفهما عاملين رئيسيين يساهمان في العنف المتصل بالإقصاء. ففي كثير من الأحيان، يُنظر إلى الشباب بوصفهم مجرد ضحايا أو جناة، لا باعتبارهم مواطنين وشركاء رئيسيين من أجل السلام.

والتحدي الأكبر لا يكمن في إعادة تأهيل الشباب فحسب، وإنما أيضا في إقامة شراكات مع الغالبية العظمى من الشباب الذين، كما نعلم جميعا، لا يرغبون في العنف. وينبغي القيام بذلك من خلال تهيئة بيئة مواتية تسمح بمشاركتهم مشاركة مجدية في عمليات صنع القرار. ويعني ذلك أيضا دعم الشباب ليصبحوا هم الفارق وليُحدثوا تغييرا كبناة سلام هم أنفسهم ومن خلال منظماتهم وحركاتهم وشبكاتهم.

إنني أقضي فترة بعد الظهيرة كل يوم أحد مع الشباب في الأماكن التي نجد فيها راحتنا. وفي مومباسا، نسمي تلك الأماكن ”ماسكنيس“ (maskanis)، في إشارة إلى الفضاءات غير الرسمية التي يتجمع فيها الشباب لقضاء أوقات فراغهم. وقد أظهرت أبحاث أنه تم اتهام الشرطة بالتوجه إلى تلك الأماكن لمضايقة الشباب واعتقالهم بصورة غير قانونية، بل وطلب رشاوي منهم في بعض الحالات. كما أن هذه أماكن يمكن أن تستخدمها الجماعات المتطرفة لتجنيد بعض الشباب. ولكن الأهم من ذلك، أن ”هاكي أفريقيا“ تعرفت في تلك الأماكن على أقوى العناصر الشبابية المؤثرة والنشطة. ودعونا العديد من الشابات والشبان إلى المشاركة في دورات تدريبية في مجالات حقوق الإنسان وبناء السلام والقيادة وصاروا بناة سلام يقودون المبادرات المحلية، على سبيل المثال، في مجال الخفارة المجتمعية. ولأجل الوصول إلى أشد الفئات ضعفا وتهميشا، يجب علينا الذهاب إلى الأماكن التي يوجد فيها الشباب وقضاء بعض الوقت هناك ومفارقة مجالس المدن وحلقات العمل الرسمية.

إنني أحب الإنترنت. فالإنترنت، بالنسبة لي، فضاء للتواصل الاجتماعي والتعلم والترفيه. وهو كذلك المنبر الذي أنشر من خلاله مواد ملائمة للشباب في مجال حقوق الإنسان والتماسك

الاجتماعي والمواطنة الفاعلة. ويشمل ذلك عرض خطاب بديل للتطرف العنيف من خلال مدونتي ”ما وراء السطور“ ونشر مقالات يتيسر الاطلاع عليها تتعلق بالصكوك الوطنية والمحلية، مثل استراتيجية كينيا لمكافحة التطرف العنيف. وقد تجاوز عدد متابعي المدونة حتى الآن ٠٠٠ ١١٠ من الشباب، حيث ساعدت في إقامة شبكة إلكترونية لبناة السلام والمواطنين الفاعلين.

وكلمات ”كوليزيتو متاني“ (Kaulizetu Mtaani) هي عبارة بالسواحيلية تعني ”آراؤنا في الغيتو“. وهي كذلك مبادرة شخصية بدأتها في هذا العام لإسماع أصوات الشباب المستبعدين بتصوير المناقشات والمحادثات التي نجريها في الماسكنيس حول المسائل الاجتماعية ونشرها على شبكة الإنترنت. فأنا أؤمن بأنه ينبغي الاستماع إلى جميع الآراء. فكل الآراء مهمة.

إن تجربتي واحدة من تجارب العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام من الشباب الذين يعملون على الصعيد المحلي. وكجزء من مبادرة ”16x16“ للبرنامج العالمي للشباب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انضممت إلى مجموعة من الناشطين الشباب الجديرين بالإعجاب من جميع أنحاء العالم والذين يقودون منظمات وحركات وشبكات تسهم في النهوض بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. وقد تلقينا دعما هائلا وسنحت لنا فرصا للانخراط الجاد مع مجموعة من الشركاء على الصعيدين المحلي والدولي. وإننا بحاجة إلى المزيد من المبادرات المماثلة التي يمكن أن تعزز بحق فعالية الشباب.

على الرغم من إحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن، ما زال يتعين علينا أن نهيئ بيئة مواتية لبناء السلام وأن نكفل تمكن الشباب من أن يكونوا بالفعل قادة للسلم والأمن. وأحث الدول الأعضاء على تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) تنفيذا كاملا. وأرى أن الخطوات الثلاث الرئيسية التي ينبغي اتخاذها هي كما يلي:

أولا، ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال الاستماع إلى آراء الجهات الفاعلة المحلية.

ثانيا، ينبغي حماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، ولا سيما الشابات والأقليات الجنسية والمدافعين عن حقوق الإنسان وبناة السلام.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي ضمان تعزيز المساءلة والإبلاغ المنتظم في مجلس الأمن حول مستوى أدائه بشأن الشباب ومعهم.

لقد كفل القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) لي ولأقراني من الشباب مقعدا في السيارة. وإننا نشعر بحماسة شديدة إزاء الرحلة، وهذا ما يجعلنا نحتاج لأن نكون في موقع القيادة للوصول إلى غايتنا. إننا نريد أن نحدث تغييرا ونريد أن نمضي قدما. فهل سيتولى مجلس الأمن القيادة معنا؟

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة موغاندا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راميار.

السيدة راميار (*تكلمت بالإنكليزية*): يحلم الكثير من الناس برؤية الطائرات العمودية أو بركوبها؛ وأنا أدعو الله ألا أرى واحدة منها على الإطلاق مرة أخرى. فهي تذكرني باللحظة المأساوية في حياتي أثناء الحرب الأهلية عندما أسقطت طائرة عمودية قنبلة على بيتنا في كابل ودمرت طوابقه في عام ١٩٩٥. وعثرت أنا وإخوتي على بعضنا في فناء المنزل سالمين، ونحن في حالة صدمة وخوف، وبدأنا البحث عن بقية أفراد أسرتنا بعد أن انقشع الغبار.

أشكركم، السيد الرئيس، على دعوتكم الكريمة لي لأقدم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن. إنه لمن دواعي الشرف لي أن أكون هنا؛ فهو حلم تحقق. وأود أن أوجز الخطوط العريضة لكلمتي اليوم. إنني سأتشاطر سبب شغفي بالسلام وسأقدم المنظمة الكبيرة التي يقودها الشباب التي أتولى قيادتها وسأتكلم عن كيفية دعم القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) لعملي وسأشرح ماذا يعني كوني امرأة شابة تقوم بدور قيادي في أفغانستان. وسأختتم كلمتي بتقديم بعض التوصيات المتواضعة للأمم المتحدة.

يرجع شغفي بالسلام إلى التجربة المأساوية التي سردتها لتوي. فقد أجبرت الحرب أسرتي على الفرار إلى باكستان والعيش في مخيمات اللاجئين من دون أوراق ثبوتية وبعيدا عن وطننا، عندما كان عمري ٤ أعوام فقط. والحرب مستمرة حتى اليوم وقصتي تتجدد يوميا في حياة أناس آخرين. وقد أثار العيش في مخيمات اللاجئين رغبة في داخلي لأن أعمل من أجل التعايش السلمي في أفغانستان، حيث يمكن لجميع المواطنين التمتع بحقوق الإنسان الأساسية والحصول على تعليم جيد والإسهام في المجتمع بشكل إيجابي.

وأتوق للعودة إلى كابل لإعادة بناء وطننا والالتحاق بإحدى الكليات المحلية هناك وبدء الاستعداد لتحقيق رؤيتي. وسمح لي تحقيق الديمقراطية في أفغانستان في عام ٢٠٠١ بالعودة إلى البلد والعمل في وجه تحديات الحرب لبلدي المسالم. والتحقت بمنظمة ”الأفغان من أجل فكر تقدمي“ التي أسسها أحد الأفغان الشباب إيمانا منه بأن الشباب ليسوا مجرد ضحايا أو مرتكبين لجرائم العنف بل يسهمون إسهاما فعالا في عمليات السلام. والتحقتُ بالمنظمة وأصبحتُ مديرة تنفيذية لها في عام ٢٠١٤.

وفي مجتمع أفغاني يهيمن فيه الذكور لم يكن دوري القيادي مقبولا أو محترما من قبل معظم الرجال. وحفزتني تلك التجربة أيضا للبحث عن نظريات وممارسات تعين على مواجهة التحيزات الاجتماعية القائمة ضد القيادة النسائية. ونتيجة لذلك العمل هناك الآن عدد أكبر من النساء اللائي يتولين المناصب القيادية ويحظين بدعم الرجال في الوقت نفسه.

ويشكّل الشباب أغلبية السكان الأفغان وهم في وضع استراتيجي في مجتمعهم يمكنهم من إحداث التغيير في مجتمعاتهم المحلية والدفع باتجاه إحداث تغييرات هيكلية على صعيد السياسة العامة. وفي المنعطف الاجتماعي الهام الذي نمر به على وجه الخصوص، أصبحنا الآن أكثر قربا من التوصل إلى اتفاق للسلام أكثر من ذي قبل.

وأود أن أؤكد أن برنامج الشباب والسلام والأمن يسهم في إعداد جيل من الشباب الأفغان من الجنسين سيقود البلد نحو تحقيق السلام والتنمية والرخاء.

وتعدُّ المنظمة التي أتولى قيادتها ”الأفغان من أجل فكر تقدمي“ أحد الأمثلة الملموسة على كيان يحظى بتشجيع المواقف السياساتية للأمم المتحدة لأجل العمل لإحلال السلام في أفغانستان. ولم يكن عملي بصفتي امرأة لتحقيق السلام في أفغانستان سهلا أبدا غير أني تشجعت للسعي إلى تحقيق رؤيتي وأوتيت الثقة بفضل الدوافع التي تلقيتها من شركائنا ولا سيما من شراكتنا مع الأمم المتحدة ومنظمتنا الأشمل وهي الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنتدى المجتمع المدني من أجل بناء السلام وبناء الدولة.

وإن للنساء والرجال الأفغان الشباب القدرة الكامنة على قيادة وبناء أفغانستان سلمية فضلا عن تحقيق الاستقرار في منطقة يتمتع بلدنا فيها بموقع جغرافي فريد وباعتباره جسرا لتبادل الأفكار والطموحات والتعاون. وبذلك الإيمان والرؤية في منظمتنا فإننا نعمل على تعزيز التفكير النقدي وثقافة السلام بين الشباب الأفغان.

ومنذ تأسيس المنظمة في عام ٢٠١١ شارك ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من الشباب وطلاب الجامعات في أنشطتنا ويقيم معظمهم في المناطق الريفية من البلد. وبوصفنا منظمة رائدة في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) عقدنا الكثير من المناقشات والحوارات التي تدعم تنفيذه في أفغانستان منذ عام ٢٠١٥. وعملنا أيضا مع حكومة أفغانستان في خطة عمل تنفيذية تتعلق بالشباب والسلم والأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إشادتنا وتقديرنا للجهود الإيجابية التي تبذلها حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية في إشراك الشباب في عمليات صنع القرار بما في ذلك الجهود المبذولة للسماح لهم بتولي المناصب القيادية. وتعتبر السفيرة أديلا راز وهي امرأة أفغانية شابة بصفتها الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة دليلا على التقدم الكبير الذي أحرزه الأفغان. ومع ذلك، لا تزال مفاهيم الاستبعاد وعلاقات التسلسل الهرمي بين الرجال والنساء والمسنين والشباب تهيمن على المشهد الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي في المجتمع الأفغاني برمته. ويجب تغيير ذلك.

ويسرُّني أن أشكر باسم رابطة الشباب الأفغاني مجلس الأمن على اعتماد القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨). ويشرفني وزملائي أن نكون شركاء للشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب باسم الشباب الأفغاني وأن نكون من المشاركين في الدعوة إلى القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) إلى حين اعتماده في عام ٢٠١٥.

وبعد الأنشطة الرامية لتنفيذ القرار تقدمت منظمة ”الأفغان من أجل فكر تقدمي“ بالتعاون مع حكومة هولندا الممثلة في كابل وبدعم من الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بمبادرة رائدة لاختيار أول ممثلين للشباب الأفغاني في الأمم المتحدة في العام الماضي. ونعمل وفي هذا العام بشكل وثيق مع سفارة ألمانيا في كابل لاختيار المجموعة الثانية من ممثلي الشباب الأفغان الذين سيجتمع بهم المجلس في وقت لاحق من هذا العام. وأود أن أختتم بياني بالتشديد على النقاط التالية.

أولا، إن الأمم المتحدة بحاجة لاتّباع نهج طويل الأجل ووضع السياسات التي تجعل الشباب جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرار. لقد كان إشراك الشباب في الحكومة الأفغانية خلال السنوات القليلة الماضية مشجعا غير أنه ليس مستداما.

ثانيا، يجب أن يسمح للشباب الاضطلاع بدور رئيسي في عملية السلام في أفغانستان بدءا من مرحلة التفاوض وحتى التنفيذ. وبما أن الشباب يشكلون الشريحة الأكبر من المجتمع فإن لدينا أكبر مصلحة في هذه العملية.

ثالثا، يجب أن ينظر إلى الشباب بوصفهم شريكا على قدم المساواة وليسوا مجرد منفذين للمشاريع أو فئة متلقية للمنح.

رابعا، إن مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب في موقع فريد يمكنه من تشجيع الائتلاف والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) وتقييم فعالية تنفيذها. ومن شأن منظمات الشباب المحلية الراسخة أن تكون شريكا مثاليا في ذلك النشاط.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الشباب الأفغان الذين اجتمع بهم المجلس في سياقات مثل جلسة اليوم دليل على أفغانستان الجديدة وشريك للمجتمع العالمي. ولدينا الرغبة في المضي إلى الأمام وليس إلى الخلف. ونشكر مجلس الأمن على شراكته مع شعبنا وخاصة الشباب في رؤيتنا الرامية إلى بناء أفغانستان بلدا سلميا وشاملا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة راميا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس على استغلال رئاستكم اليوم لتسليط الضوء على هذه المسألة وتنظيم هذه الإحاطة بشأن الشباب والسلام والأمن. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الجزيل لمقدمي الإحاطات. ومن المهم والمجدي للغاية أن نستمع مباشرة إلى ممثلي المجتمع المدني والشباب أيضا الشباب وهما مجموعتان هامتان جدا لأعمالنا وتود المملكة المتحدة أن ترى مشاركتهما بصورة فعالة في عمليات صنع القرار في المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

وقد أعجبت بشكل خاص لما سمعته من السيدة موغاندا عن العمل الذي تؤديه منظمة ”هاكي أفريقيا“ (HAKI Africa) وخاصة ما يتعلق باتخاذ إجراءات ميدانية لأجل بناء السلام. وأعتقد أنها قالت إن ذلك العمل لا يجري في الفصول الدراسية فحسب بل إنه عمل حقيقي. وأرى أن ذلك يكتسي أهمية بالغة ومثير للإعجاب.

وأود أن أرحب أيضا بورقة السياسات العالمية التي أُعدَّت بتكليف من مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب. ونتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام لمواصلة الاستفادة من التوصيات المتعلقة بتنفيذ القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨).

وينبغي أن تكون أهمية مشاركة الشباب في التصدي للتحديات العالمية الأكثر إلحاحا بما في ذلك النزاع المسلح الذي يقع في اختصاص المجلس أمرا بديهيا. فأكثر من نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما الآن. وإذ نتطلع إلى طاولة المجلس فإن من الإنصاف القول بأننا لسنا جميعا تقل أعمارنا هنا عن ٣٠ عاما. ولذلك فهذه أصوات لا يجوز تجاهلها. ولن يتسنى لنا ضمان تنوع الآراء ووضع الرؤية الطويلة الأجل التي نحتاج إليها لأجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وبلورة الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة لهذه التحديات إلا بأخذ آراء الشباب بما في ذلك في إطار المجلس.

ومن الأمور التي تشدد عليها المملكة المتحدة بانتظام في القاعة هي أهمية عملية سياسية شاملة عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات وحلها لأننا نعلم أنه عندما تكون عمليات السلام شاملة فإنه من المرجح استدامتها بمقدار ثلث إضافي. ولا شك أن تعزيز الاستدامة أمر بالغ الأهمية لعملية السلام الجارية.

ولذلك، فإنني أتفق تماما مع ما قالته السيدة راميار ضمن إشارتها المحددة إلى الوضع في أفغانستان ولكني أرى أن حديثها ينطبق على نطاق أوسع – فيما يتعلق بأهمية أن يكون للشباب دور في عمليات السلام وأن يستمع إلى آرائهم ويؤخذ بها. وهذا أمر حيوي لمستقبل هذه البلدان ما دام الشباب هم مستقبلها.

ورأيت أيضا أن ما لقالته عن التحيز الذي تعرضت له في شبابها دلالة خاصة إن جاز لي ذلك. وقد درجنا في المملكة المتحدة على القول إن للشابات دورا رئيسيا يؤدينه في ذلك المجال. ونرى من خلال الاتصالات في حالات النزاع وما بعد انتهائه أن مشاركة الشابات مجدية للغاية. نراه دوما في بناء التحالفات والتوسط في اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية وفي إصلاح العلاقات المجتمعية وفي تحدي وتغيير الوضع القائم.

الوساطة مسألة ناقشناها بانتظام من قبل، ولكن اسمحوا لي أن أقول إننا نشعر ببالغ الفخر لأننا، المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع الزملاء أعضاء الكومنولث ندعم مبادرة شبكة الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث. وتمكنا من دعم أعضاء تلك الشبكة للمشاركة في منتدى للشباب في نيروبي هذا العام، والذي تناول نقص تمثيل الشابات في عمليات الوساطة وكيف يمكننا التغلب على تلك العقبات. وتضم شبكة الوسيطات في جميع أنحاء الكومنولث الآن تسعة أعضاء دون سن ٣٥ عاما، يتلقين الدعم لتسوية النزاعات في مجتمعاتهم المحلية، ونحن ملتزمون بكفالة انضمام المزيد من الوسيطات الشابات لتلك الشبكة.

عندما ننظر في عدم الاستقرار في المناطق في جميع أنحاء العالم، من الواضح أن تلبية تطلعات الشباب أمر بالغ الأهمية في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وفي حل النزاعات والحفاظ على السلام. إن الشباب قوة تعبئة هائلة لدفع عجلة التغيير السياسي، يزداد تمكينها من خلال استخدام وسائط التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا، كما شهدنا في الآونة الأخيرة في السودان، على سبيل المثال.

يجب أن نضمن أن الشباب قادرون على تحقيق كامل إمكاناتهم. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أطلقت المملكة المتحدة المرحلة الثانية من مبادرة تحدي تعليم البنات باستثمار قدره ٧٥ مليون دولار، التي ستوفر الدعم لـ ٧٠ ٠٠٠ فتاة وتدريب ١ ٠٠٠ شابة على التدريس في المناطق النائية. ونحن أيضا أحد أكبر الجهات المانحة الثنائية لمبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر، التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ لحماية إمكانية الحصول على التعليم للأطفال والشباب في مناطق النزاع. ونحث الآخرون في المجتمع الدولي على دعم تلك المبادرة. مرة أخرى، إن كل ذلك جزء من بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع.

وللأسف، هناك بالطبع حالات يجد فيها الشباب أنفسهم في حالات تتسم بالخطر الشديد. في تشرين الثاني/نوفمبر، ستقوم المملكة المتحدة باستضافة مؤتمر دولي بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع، تحت عنوان ”آن آوان إحقاق العدل: الناجون أولا“، وسنعمل على كفالة أن يكون لأصوات الناجون من الشباب دور حاسم في ذلك الاجتماع.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، ومقدمي الإحاطات على حضورهن هنا وعلى كلماتهن التي تتسم بالحكمة. لقد استمعت إلى المبعوثة الخاصة تقول إن عنوان الورقة التي أعدتها، نحن هنا. حسنا، هي بالتأكيد هنا اليوم في المجلس، وقد سمع صوتها.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن: كوت ديفوار وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية.

في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا لرئاسة بيرو على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، بشأن الشباب والسلام والأمن. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات التي قدمتها السيدة جاياتما فيكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، والسيدة ويفين موغاندا والسيدة صوفيا راميار، إذ جعلونا نتذكر أن معظم الشباب في العالم يريد أن يسهم في تحقيق السلام الدائم والتنمية للجميع.

ونرحب بمبادرات المملكة الأردنية الهاشمية التي ترأست، خلال عضويتها في مجلس الأمن في عام ٢٠١٥، اعتماد القرار التاريخي ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، والدور الهام الذي اضطلعت به بيرو في تعزيز جدول أعمال الشباب والسلام والأمن، ولا سيما فيما يتعلق باعتماد القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨). يبين القراران كلاهما إعطاء الأولوية للشباب في اعتماد إطار للحوكمة الدولية ويقران بجهود الشباب في بناء السلام وحل النزاعات ويضفيان عليها الشرعية.

ونشير إلى أن الندوة الدولية الأولى بشأن مشاركة الشباب في عمليات السلام، التي عقدت في وقت سابق من هذا العام، سلطت الضوء على المسائل البالغة الأهمية بشأن كيفية تعزيز مشاركة الشباب في عمليات السلام. وفي هذا الصدد، نشدد أيضا على مشاركة الشباب في مشاريع مبتكرة تساعدهم إلى حد كبير على مواصلة المشاركة بنشاط والبقاء بعيدين عن حالات الضعف، كتلك التي تتعلق بالاستغلال وتغذية نزعة التطرف والتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة والإجرامية والمسلحة. وأحد الأمثلة على ذلك يشمل مشروعا تجريبيا بمشاركة مقاتلين

سابقين في مبادرات السياحة البيئية في كولومبيا. ومن الضروري أن يناقش المجلس بتعمق الكيفية التي يمكن بها دعم الحكومات الوطنية والكيانات الأقاليمية لضمان التنفيذ الكامل للقرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) على الصعيد الوطني.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦٠٠ مليون من الشباب في العالم، يعيش عدد كبير منهم في أفريقيا، يعيشون حاليا في مناطق هشة ومتضررة من النزاعات. القارة الأفريقية بها أضغر السكان سنا في العالم، حيث يعيش أكثر من ٤٠٠ مليون شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و ٣٥ عاما. إن وضع الشباب في صميم التزاماتنا وأولوياتنا الإنمائية أمر بالغ الأهمية، حيث تقوم شبكات الشباب في أنحاء القارة بتعبئة مجموعات الشباب وضمان مشاركتهم الكاملة والنشطة في العمل الجاري لتسخير العائد الديمغرافي.

وقد وضع الاتحاد الأفريقي سياسات وبرامج مختلفة لتنمية الشباب على المستوى القاري لضمان استفادة القارة من عائدها الديمغرافي. وتشمل السياسات ميثاق الشباب الأفريقي وخطة عمل عقد الشباب الأفريقي ٢٠٠٩-٢٠١٨ وقرار مالابو بشأن تمكين الشباب، والتي تنفذ من خلال برامج مختلفة في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ومن خلال هذه الصكوك، أكد الاتحاد الأفريقي على أهمية إدماج الشباب على جميع المستويات من أجل ضمان مشاركتهم الفعالة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

ويعمل قادتنا في تكاتف لإعطاء الأولوية لرفاه شبابنا من خلال تزويدهم بسبل وفرص الوصول إلى التعليم وتلقي ما يكفي منه بما يتيح لهم اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لدخول سوق عمل تنافسية ومعولمة بشكل متزايد، والتقليل إلى أدنى حد من العوائق الناجمة عن البطالة والعمالة الناقصة وتمكينهم ليصبحوا عوامل تغيير إيجابية. والاستراتيجية القارية للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لتعزيز عمالة الشباب تجسد تماما التزام أفريقيا الراسخ بتوفير التعليم الجيد النوعية للشباب حتى يتسنى لهم الإسهام في مكافحة الفقر في هذا القطاع الضعيف من المجتمع.

وفيما يخص المسائل المتعلقة بتأثير النزاع وعدم الاستقرار في أوساط الشباب، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها النيجر وتشاد والكاميرون ونيجيريا، بشأن نهج متعدد القطاعات لدعم تطوير مبادرات الشباب بهدف الحد من خطر تغذية نزعة التطرف وكفالة أن الشباب يمكنهم الإسهام في تنمية بلدانهم. علاوة على ذلك، وفي إطار الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، يجري التركيز بشكل خاص على مسألة الشباب، ولا سيما من خلال مؤتمر قمة الشباب الأفريقي الأوروبي. وأقر مؤتمر قمة الشباب الأفريقي الأوروبي الرابع في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إعلان أبيدجان، الذي دعا فيه الشباب من القارتين كليهما إلى التنفيذ العاجل للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن دور الشباب من الرجال والنساء في تعزيز السلام ومكافحة التطرف العنيف.

وعلى الرغم من تلك الخطوات المختلفة، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى تمكين الشباب لا في المنطقة الأفريقية فحسب، بل في جميع أنحاء العالم حتى يكونوا جهات فاعلة أكثر تأثيرا وإنتاجية في مجتمعاتهم. ونثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها لضمان تمكين الشباب، بما في ذلك إطلاق مبادرة الشباب ٢٠٣٠، التي توفر إطارا طموحا لتكثيف جهودنا الرامية إلى إدماج وتمكين الشباب. ولصالح شبابنا، نشجع القادة على الترويج لاتباع نهج متكامل تجاه جميع السياقات الإنمائية، بما في ذلك الاستثمارات الجارية في الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه وسيادة القانون والعدالة والأمن وحقوق الإنسان والشمول والمساءلة والمؤسسات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المتجاوبة وآليات منع نشوب النزاعات.

إن الحكومات والشركاء في التنمية وغيرهم من الأشخاص ذوي التأثير مدعوون إلى اعتماد السياسات التي تشجّع التنمية وحقوق الإنسان للشباب وإلى تقييم التقدم المحرز من خلال أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمراهقين والشباب. وينبغي إشراك الشباب باعتبارهم شركاء كاملين في تحقيق تلك الأهداف.

وفي الختام، تدعو كل من كوت ديفوار وغينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا إلى زيادة الاعتراف بمكانة الشباب في المجتمع. وفي هذا السياق، يدعم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن الجهود المشتركة الرامية إلى تشجيع مشاركة أكبر للشباب في عمليات صنع القرار، الأمر الذي لا شك في أنه سيساعد في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تبين دراسة حديثة أنه كان هناك ٤٠٨ ملايين شاب في عام ٢٠١٦ يعيشون في البيئات المتضررة من النزاع المسلح أو العنف المنظم. واستناداً إلى البيان الذي أُدلي به للتو بالنيابة عن الزملاء الأفارقة، يمكن أن يصل العدد إلى ٦٠٠ مليون شاب. إننا نعرف عن الأماكن المنكوبة بالنزاعات في أفريقيا، مثل ليبيا، وغيرها مثل سورية، ولكن القصص التي سمعناها تتعلق جميعها بمصائر أفرد. واستمعنا إلى أصوات شابات من أفغانستان تكلمن عن مصائر الأفراد تلك. وأشكر الرئاسة على إدراج هذا البند في جدول أعمال المجلس.

وفي الوقت نفسه، فإن الشباب الذين ينشأون في ظل النزاع محرومون من الفرص الاقتصادية والتعليم ويعانون من سوء الحوكمة وعدم كفاءة أجهزة الشرطة والأمن، وهم أكثر عرضة للانضمام إلى الجماعات المتطرفة. وتبيّن دراسة أجراها مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعنوان الطريق إلى التطرف في أفريقيا، ذلك الأمر بوضوح شديد. وبالتالي فمن مسؤولية المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص كل دولة على حدة كفالةُ حصول الشباب على التعليم والفرص الاقتصادية كي يصبحوا، كما ذكر زميلنا ممثل غينيا الاستوائية، عناصر إيجابية للسلام.

وأودّ أن أقتبس واحدة من أول العبارات الواردة في مداخلة مبعوثة الأمين العام للشباب. لقد قالت إن ”الشباب يهتم بالسلام“. واستمعنا إلى بيانين رائعين أدلى بها كل من السيدة صوفيا راميار والسيدة ويفين موغاندا بيّنتا فيهما أنشطتهما. ولا يسعني إلا أن أشجع السيدة راميار وأهنئها على الشجاعة التي تبديها في أفغانستان، في مجتمع لا تزال المرأة تفتقر فيه إلى الفرص التي تستحقها. ويسعدنا كثيراً أن نسمع أن ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من المشاركين المتحلقين حول الطاولة، خلال آخر محادثات للسلام، كنّ من النساء. يجب أن تتاح فرصة للمرأة والشباب للمشاركة بانتظام في عمليات السلام.

والأمر الطيب هو أن هناك العديد من الأمثلة على الأنشطة التي تشارك المرأة فيها. ومقدمتا الإحاطتين مثالان رائعان. إننا جميعاً نعرف غريتا ثونبرغ، التي تمكنت من حشد ١,٦ مليون شخص في ١٢٥ بلداً لاتخاذ موقف والطلب من قادة العالم بذل المزيد من الجهود المتصلة بالمناخ. وقفت مالالا يوسفزاي هنا في الأمم المتحدة وألهمتنا بشجاعتها وتصميمها. وفي نيسان/أبريل، قدمت لنا نادية مراد إحاطة (انظر S/PV.8514)، وهي امرأة شابة تقدّمت بشهادة مؤثّرة جداً عن معاناة النساء الأيزيديات في العراق. لقد اتخذتْ موقفاً وناضلتْ من أجل حقوق النساء والفتيات. واستمعنا إلى شهادة اللاجئة السورية نوجين مصطفى حبيسة الكرسي المتحرك (انظر S/PV.8515)، التي تكلمت عن مصير الشباب اللاجئين السوريين.

يجب الاستماع إلى أصوات الشباب ورفعها، ثم تحويلها إلى عمل. تلك أولوية قصوى لدى ألمانيا. وقد ذكرت السيدة صوفيا راميار بعض الأنشطة التي تقوم بها ألمانيا في أفغانستان. وبشكل عام، لدينا خطط عمل للأنشطة الإنمائية التي ندرجها بانتظام في سياساتنا. وهناك العديد من الأمثلة. إننا ندعم مركزاً ثقافياً

للشباب في باماكو لكي يتسنى للشباب المشاركة في أنشطة أخرى، بدلاً من أن يصبحوا متطرفين. وفي بحيرة تشاد، لدينا مشروع يدعم ضحايا العنف الجنسي. وندعم فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، في أنشطتها الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال الجنود. وندعم مركزاً تعليمياً للاجئي الروهينغيا في بنغلاديش.

وفي ألمانيا نفسها، نحاول إدخال الأمم المتحدة إلى الفصول الدراسية. ونمنح الشباب جائزة للسلام. ونجلب ممثلين للشباب إلى الأمم المتحدة. إننا لا ندعم ممثلي الشباب الأفغاني فحسب؛ فنحن نجلب أيضاً ممثلين عن الشباب الألماني. ويسرني سروراً كبيراً أن أرى اثنين منهم هنا في هذه القاعة. لدينا ما يسمى بالتحقق من الشباب، حيث أننا ننظر بصورة منهجية في آثار التشريعات على الشباب ومستقبلهم.

وأتقدم بجزيل الشكر لرئاسة بيرو على إدراج هذا الموضوع الهام في جدول أعمال المجلس. وينبغي لنا عقد جلسات منتظمة مع مقدمي الإحاطات من الشباب لتحديث معلوماتنا عن حالات الأزمات. فنحن بحاجة إلى مشاركة الشباب وانخراطهم. ونعتقد أنه عامل حاسم للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

السيدة نورمان شاليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة.

وأود أيضاً أن أشكر السيدة ويكرامانایاكي والسيدة موغاندا والسيدة راميار على ما قدمنه من معلومات مستكملة وشهادات مؤثرة وتوصيات ملموسة. لقد قدمن منظوراً مفيداً جداً في مجلس الأمن وهو منظور، كما قال آخرون، لا نسمعه عادة وهو بالتالي موضع ترحيب. ينبغي لنا الاستماع مباشرة إلى أناس مثلهن بصورة أكثر تواترا – شباب ينظمون مجتمعاتهم المحلية، ويجعلون أصواتهم مسموعة ويساعدون على جعل العالم مكاناً أكثر أماناً وأكثر شمولاً. ويسر الولايات المتحدة أنّ لهم مقعداً على الطاولة اليوم. وهو أمر نأمل أن يحدث بمزيد من التواتر في المستقبل.

وهناك العديد من السبل التي يمكننا بها الحديث عن الشباب والسلام والأمن. ومن المفجع أن الأطفال والشباب في العديد من النزاعات المدرجة على جدول أعمال المجلس يقعون في مرمى النيران. إنهم أضعف الضحايا عند إغلاق المدارس واستهداف المستشفيات وعرقلة إيصال المعونة. وعندما لا يستطيع جيل من الشباب الحصول على التعليم أو تكوين أسرة بسبب الحرب، فقد يستغرق التعافي من ذلك عقوداً.

ومن الدروس الرئيسية التي يجب أن نستخلصها من المناقشات بشأن الشباب والسلام والأمن هو أننا ينبغي أن نعمل بجد أكبر لوقف النزاعات قبل أن تبدأ. وعلينا أن نستمع مباشرة إلى الشباب، كما فعلنا اليوم. وفي أغلب الأحيان، فإننا لا نريد سوى وقف القتال حتى يتاح لهم مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً. وأود أن أركّز ملاحظاتي اليوم على الكيفية التي يمكننا بها تسخير قوة الشباب لإحداث تغيير إيجابي.

نحن نقضي الكثير من الوقت بوصفنا دبلوماسيين في الاجتماعات والتحدث إلى بعضنا بعضاً خلف الأبواب المغلقة. وكما ذكر زميلي البريطاني، نادراً ما تشمل تلك المناقشات أشخاصاً لم يخط الشيب في رؤوسهم بعد. ومع ذلك، دعونا ننظر إلى الواقع. إننا نرى حولنا أمثلة على شباب يضعون جدول الأعمال السياسي ويقودونه. لا ينتظر الشباب أن يحدث التغيير؛ فهم أنفسهم التغيير الذي يحدث. وهم في أجزاء كثيرة من العالم الذين يطالبون بوضع حد للاستبداد ويرفعون أصواتهم من أجل حقوق الإنسان والمساءلة.

ولنأخذ مثالاً واحداً فقط. في وقت سابق من هذا الأسبوع، عقد المجلس جلسة الإحاطة الثانية له بشأن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للعمل من أجل محاسبة تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/PV.٨٥٧٣).

لقد أدّت دعوة نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٨ والتي كانت في أوائل العشرينيات من عمرها عندما قدمت أول إحاطة للمجلس (انظر S/PV.٧٥٨٥)، دوراً أساسياً في توجيه الانتباه إلى محنة الأيزيديين وساعدت على تحفيز عمل المجلس. إن شجاعة السيدة مراد في المجيء إلى المجلس وفي أن تروي لنا مباشرة عن وحشية قابلتها قد دفعت المجتمع الدولي إلى العمل. وعلينا أن نشجّع ذلك النوع من القيادة وتزويد الشباب بالأدوات التي يحتاجونها لتحقيق النجاح.

وذلك أحد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة لأن تستثمر بكل فخر في برامج تبادل المهارات القيادية الذي يهدف إلى إقامة شراكات مع الشباب في جميع أنحاء العالم. ويتم التعاون في إطار مبادرتنا للقادة الشبان مع الشبان في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعبر المحيط الأطلسي، لتوفير التدريب في مجال الأعمال التجارية وتنمية المهارات القيادية والمدنية. وتهدف هذه الجهود إلى إقامة الشراكات مع القيادات الواعدة في أنحاء العالم. وتدعم الولايات المتحدة أيضا البرامج التي تشرك الشبان باعتبارهم شركاء لتعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح.

ويضطلع الشبان بدور حاسم الأهمية في مكافحة الخطاب الإرهابي في الداخل والخارج. وقد سعت الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى العثور على الأشخاص الضعفاء لتجنيدهم، غير أن الشبان في أنحاء العالم تصدوا لخطاب الكراهية هذا بأدوات وتطبيقات ونهج مبتكرة. وقد أقمنا على سبيل المثال شراكة مع برنامج الأقران: تحدي التطرف، حيث يقوم الطلاب بتطوير وتنفيذ حملات ومحتوى على شبكة الإنترنت لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وشكلت تلك المبادرات جزءًا مهمًا من جهود المجتمع بأكمله، بما يتمشى مع خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، لمكافحة تنظيم داعش خلال السنوات القليلة الماضية.

ونواصل هذا العام إذكاء الوعي وإقامة الشراكات وتوليد أفكار جديدة بشأن مشاركة الشباب ومهارات القيادة. وفي إطار منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في نيسان/أبريل الماضي، استضافت الولايات المتحدة حدثا لمندوبي الشباب من شتى أنحاء العالم للاستماع مباشرة إليهم بشأن سبل مواصلة تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وأبرز عدد من مندوبي الشباب النقص المنهجي لتمثيل الشباب في مجال السياسة ووضع السياسات. وأعربوا عن مشاعرهم بخصوص إقصائهم من عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى الأجيال المقبلة.

وأحرزنا تقدماً في ترسيخ وضع الشباب كشركاء في إحلال السلام، ولكن هذه مجرد بداية وعلينا جميعا أن نفعل المزيد. ويجب علينا مواصلة البناء على القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) اللذين يضعان الشباب والسلام والأمن في جدول أعمال المجلس. وستواصل الولايات المتحدة، من جانبنا، دعم سبل اكتساب الشباب للمهارات التي يحتاجونها ليصبحوا مواطنين فاعلين في تشكيل الحكومات ووضع السياسات في بلدانهم.

وكما قلت في بداية ملاحظاتي، يجب أن نواصل تقديم قدوة يحتذى بها من خلال دعوة مقدمي الإحاطات كأولئك الشابات لتقديم إحاطة لنا في المجلس في المستقبل. ونشجع كل عضو في المجلس على دراسة أفضل السبل التي يمكن من خلالها فتح الأبواب أمام الأجيال المقبلة. ولا يسعنا أن نتجاهل أو نهمش ٤,٥ مليارات من الأشخاص دون سن الثلاثين حول العالم. ويجب علينا جميعا مضاعفة هذه الجهود لإبراز أصوات ومساهمات بناة السلام والقادة من الشباب لتحقيق مستقبل يسوده السلام والرخاء.

السيد العتيبي (الكويت): أود أن أعرب عن تقديري في البداية للشابات المشاركات معنا في هذه الجلسة – السيدة جاياتما

فيكراماناياكي المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب والسيدة صوفيا راميار والسيدة ويفين موغاندا – وأشكركن على الإحاطات التي تقدمتن بها. كما أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بعد مرور عام على اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) والذي يؤكد على الإسهام الهام والإيجابي الذي يمكن أن يقدمه الشباب في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما، ودورهم الهام في منع نشوب النزاعات وحلها وجهود بناء السلام.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المساهمة في تنمية فئة الشباب في مجتمع ما ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحضر وتقدم الدول ورفاه شعوبها. ولهذا السبب نرحب بعقد هذه الجلسة لتعزيز تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن تمشيا مع القرارين اللذين اعتمدهما مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المقدم من الأردن في عام ٢٠١٥ والذي يعد أول قرار بشأن الشباب في مجلس الأمن.

أود أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب في إطار مناقشاتنا اليوم.

أولا، التحديات التي تعرقل تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. يشكل انتشار النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم عقبة رئيسية تعوق المساهمة الإيجابية للشباب في الحفاظ على السلم والأمن وتعزيزهما. ففي منطقتنا العربية، التي تشهد للأسف عددا من النزاعات الأكثر حدة، يواجه عدد كبير من الشباب تحديات تشكل عقبة أمامهم لتحقيق طموحاتهم. فالنزاعات حطمت أمنياتهم ومستقبلهم. والبطالة زادت من يأسهم وفقدانهم للأمان. والفقر سلب حقهم المشروع في العيش الكريم. والإرهاب والتطرف خطف براءتهم. وتشكل هذه التحديات تهديدا خطيرا على مستقبل البلدان ونموها بشكل مستدام. مما يتطلب منا معالجة جذور النزاعات ومسبباتها.

ومن ناحية أخرى يكافح عدد كبير من الشباب حول العالم، لا سيما أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية والبلدان المتضررة من النزاعات، للحصول على أبسط الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك التعليم والتوظيف وخدمات الرعاية الصحية، فضلا عن ممارسة الحريات المدنية والمشاركة السياسية. فبدون هذه الاحتياجات الأساسية، لا يملك الشباب أي وسيلة للازدهار والنمو والمساهمة الكاملة في المجتمع. حيث تعد تلك الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عوامل أساسية لتحسين حياة الشباب والقضاء على الفقر والجوع وتعزيز الرفاه في المجتمعات السلمية الأكثر شمولا.

ثانيا، أمثلة إيجابية على تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. من المهم تسليط الضوء على التقدم المحرز في النهوض بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن خلال السنوات الماضية. بما في ذلك العديد من المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني – والأهم من ذلك الشباب أنفسهم – لدعم تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. حيث تتراوح هذه المبادرات من بعثات السلام التي تشرك الشباب في بناء التماسك الاجتماعي والاستقرار في العديد من المناطق المتأثرة بالنزاع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كولومبيا والعراق وكوسوفو والصومال، إلى المبادرات السياسية رفيعة المستوى مثل الندوة الدولية الأولى حول مشاركة الشباب في عمليات السلام التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٩ والتي شاركت في استضافتها حكومات فنلندا وقطر وكولومبيا بالتعاون مع مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، وقد تطرقت لها السيدة جاياتما فيكراماناياكي في إحاطتها. كما نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بشكل خاص، بما في ذلك وضع خطة عمل مشتركة بشأن الشباب والسلام والأمن لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب ٢٠٣٠.

ثالثا، الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. نتفق تماما على أن فئة الشباب تعتبر عماد تطور وبناء المجتمعات، وعنصرا أساسيا في تحقيق

السلام والأمن. وفي هذا الصدد نرحب بالتوصيات الواردة في وثيقة السياسة بشأن عمليات السلام الشاملة للشباب والتي تم إصدارها بتكليف من مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب. كما نود التأكيد من جانب آخر على أهمية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإدراك مبادئها التي تعد عنصرا هاما وعامل ربط أساسيا لاستقرار الأمن والسلم، والتي لن تتحقق إلا عبر تطوير فئة الشباب ودعم منظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بهم. كما نؤكد على ضرورة الاستثمار في فئة الشباب لبناء طاقاتهم وفق مبادئ وقيم تجنبهم آفات الجريمة واستغلالهم من قبل شبكات الفساد والتطرف الفكري ومن خلال دعم إنشاء وتعزيز شبكات سلام وطنية وإقليمية وعالمية للشباب.

ختاما، أود إعادة التأكيد على استعداد دولة الكويت للعمل بشكل وثيق وبناء مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم جهود النهوض بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن، سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، وخاصة من خلال دعمنا وتعاوننا المستمر مع مكتب مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة جدا. وأود بداية أن أشكر مقدِّمات الإحاطات – السيدة جاياتما فيكراماناياكي والسيدة ويفين موغاندا والسيدة صوفيا راميار – على عروضهن، فضلا عن تشاطرهن لتجاربهن المؤثرة والملهمة.

إننا نقر بأن مشاركة الشبان يمكن أن تعزز شرعية عمليات السلام واستدامتها. ولذلك فإننا ننضم إلى الأمين العام في قوله إنه يجب علينا تحويل المعايير والممارسات والنهج والمواقف صوب شباننا والاعتراف بهم كمشاركين على قدم المساواة يمكنهم المساهمة في جميع خطوات عمليات السلام وجوانبها.

والشمولية حقا أساسية. ومن المنطقي منح الشبان، باعتبارهم قادة المستقبل، دورا أكبر في منع نشوب النزاعات وتشجيع السلام والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تستثمر المزيد في تهيئة بيئات تُمَكِّن الشباب من الحصول على الملكية والسيطرة وممارسة تأثير إيجابي. واسمحوا لي أن أسهب في الموضوع.

أولا، نحن بحاجة إلى تهيئة الظروف المفضية إلى مشاركة الشباب، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للصراع. ويمكن أن تدفع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وانعدام الفرص الاقتصادية الشباب إلى الشعور بخيبة الأمل والإحباط. فالشباب المحبط أرض خصبة لنشر الروايات والأفكار الخطرة. وفي الصراعات التي طال أمدها، يقع الشباب المحرومون فريسة سهلة للجماعات المسلحة، إما ضحايا أو أدوات حرب. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس الاضطلاع بدور مهم.

يمكن لجهود حفظ السلام، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإشراك المجتمعات المحلية، أن تساعد الشباب على اكتساب فرصتهم الثانية، وإعادة إدماجهم في المجتمع. بعد إعادة الإدماج وبناء السلام يمكن أن يتيح ذلك فرصا لمساعدة الشباب في الحفاظ على أساليب حياتهم السلمية من خلال التعليم وفرص العمل. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا حاجة إلى إشراك الشباب في جميع مراحل إحلال السلام، كما ذكر الأمين العام مرارا، ابتداء من منع نشوب النزاعات، إلى حل النزاعات، وحفظ السلام، وبطبيعة الحال، بناء السلام.

لتحقيق ذلك الهدف، ثمة حاجة إلى الشراكة، مما يقودني إلى نقطتي الثانية. فالقراران ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) لا يقصدان فقط المجموعة الصغيرة من عضوية المجلس، بل يتوخيان العضوية الأوسع للأمم المتحدة. ومن المهم أن نترجم تلك القرارات إلى أعمال ملموسة من خلال إقامة شراكات تساهم فيها الدول، والمنظمات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونقدر الندوة الدولية الأولى المعنية بمشاركة الشباب في عمليات السلام، التي انعقدت في آذار/

مارس، ونؤيد مشاركة رئيس الجمعية العامة في الارتقاء بقرار مجلس الأمن المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

اسمحوا لي أن أتشاطر معكم تجربة إندونيسيا في تمكين الشباب من مكافحة التطرف. في عام ٢٠٠٩، قمنا بسنّ قانون للشباب يشكل الأساس القانوني لإدماج تمكين الشباب في خطتنا الإنمائية الوطنية. وتشمل تلك الخطة الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأساسية ومشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، وفي تعزيز حقوق الإنسان. وحتى نساعد في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لدينا حاليا ما يقرب من ٧٨٠ سفيرا من الشباب منتشرين في ١٣ محافظة.

لقد نقلنا تلك المبادرة إلى المنطقة الإقليمية عندما استضفنا في نيسان/أبريل حلقة عمل إقليمية عن تشكيل سفراء سلام من الشباب لمناهضة الإرهاب والتطرف العنيف. وكُلف مائة شاب من المنطقة ببناء الشبكات ونشر رسائل إيجابية على وسائط التواصل الاجتماعي. ونتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام في أيار/مايو، الذي يمكن أن يتضمن شراكاتنا في مكافحة التطرف في صفوف الشباب. فإندونيسيا بلد بُني بروح الشباب، وستظل تلك الروح تشكل مستقبلنا. لقد قال أول رئيس إندونيسي، السيد سوكارنو، ذات مرة: ”أعطني ١ ٠٠٠ شخص وسأهز جبلا، ولكن أعطني ١٠ شباب فقط وسأهز العالم“. لقد حان الوقت لتحويل شبابنا من عائد ديمغرافي إلى عائد سلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، السيدة ويكراماناياكي على إحاطتها الإعلامية ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على آرائهم.

نتشاطر تماما الآراء التي طُرحت اليوم بشأن ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب لموضوع الشباب في منظومة الأمم المتحدة وحل المشاكل الحادة المتصلة بتنشئتهم الاجتماعية، وهو ما تقوم به السيدة ويكراماناياكي بنجاح. ويجب علينا جميعاً أن نساعدها. ومع ذلك، فإن السؤال التالي يطرح نفسه: هل أننا فعلا نساعد السيدة ويكراماناياكي بمناقشتنا لموضوع اليوم في مجلس الأمن للمرة الثالثة؟ إذ من المفترض أن يعالج مجلس الأمن، وفقا لولايته، المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. إن نظر مجلس الأمن في المسائل التي لا صلة لها بتلك المهمة لا يمكن أن يحسن فعَّالية أنشطته أو أن ينطوي على أي قيمة مضافة لحل المسائل المُلِحَّة للشباب.

وفي الوقت نفسه، نتفهم ونعترف بأهمية إدراج المسائل المتصلة بالشباب في مناقشات المواضيع الخاصة ببلدان محددة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولا سيما مراعاة الحالات المحددة للدول الأفريقية، التي يشكل الشباب فيها نسبة كبيرة من السكان. ذات مرة، قال الشاعر والمفكر الألماني الشهير يوهان فولفغانغ فون غوته: ”إن مصير أي أمة في أي عصر يعتمد على آراء شبابها الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً“. بيد أن مناقشة هذه المسائل بمعزل عن سياقها لا يمكن لها إلا أن تصرف اهتمام المجلس عن حل المشاكل العاجلة التي يفترض به أن يعالجها. ويبدو من الغريب بصفة خاصة أنه تم اتخاذ خيار لمناقشة هذه المسائل العامة إزاء خلفية حجب المواضيع ذات الاهتمام المباشر لمجلس الأمن، كما يحدث بصورة دورية.

من المحتمل أن يحاول البعض، بعد هذا البيان، الإيحاء بأن قضايا الشباب ليست أولوية بالنسبة لروسيا، ولكن الأمر ليس كذلك. نحن نتخذ تدابير فعَّالة على الصعيد الوطني للتفاعل مع الشباب. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت حكومة الاتحاد الروسي أساسا ترتكز عليه سياسة الدولة المتعلقة بالشباب حتى عام ٢٠٢٥، وهي سياسة يجري تنفيذها على الصُعد الاتحادية والإقليمية والبلدية. وينطوي جزء رئيسي من الاستراتيجية على تهيئة الدولة للظروف الأساسية لتحقيق الذات وإدماج الشباب بالكامل في المجالين الاجتماعي والسياسي، وتحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية.

نؤيد تأييدا تاما تنمية المجتمع المدني للشباب، ونعلّق أهمية كبيرة على عقد حلقات دراسية ومنتديات على الصعيدين الوطني والدولي، مما يساعد على تعزيز الإمكانيات السلمية والبناءة للشباب. كان من دواعي سرورنا، على وجه الخصوص، أن استضفنا في مدينة سوتشي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ المهرجان العالمي التاسع عشر للشباب الذي جمع أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى أكثر من ١٨٠ بلداً. كذلك نؤازر منظمات الشباب السلمية، وتطوير الحوار بين الثقافات والأديان في صفوف الشباب. إن الدور الهام الذي يتعين على الشباب القيام به في المجتمع الحديث، بما في ذلك من خلال المشاركة البناءة في بناء السلام واستدامته، متضمن في القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨).

أعطتنا الدراسة المستقلة التي أعدها السيد غرايمي سمبسون (انظر S/2018/86) موادا إضافية للتفكير في دور الشباب في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها، وشددت على أهمية الارتقاء بصورتهم الإيجابية. وفي الوقت نفسه، من الناحية العملية، وبصرف النظر عن تلك الاستنتاجات، نعتقد أن ثمة ضرورة للدول التي تشهد نزاعات أن تولي الاهتمام الواجب لمكافحة الفقر والأمية والبطالة، التي تشكل الحواجز الأساسية أمام تحقيق الشباب لإمكانياتهم.

فلننظر، على سبيل المثال، إلى الحالة في فلسطين، ولا سيما قطاع غزة، حيث يصل معدل البطالة في صفوف الشباب إلى ٥٠ في المائة. إزاء هذه الخلفية، وبالنظر إلى ركود عملية السلام في الشرق الأوسط، تتشكل أرض خصبة لنشر الأفكار المتطرفة ونشر نزعة التطرف في المجتمع. وإذا أردنا أن ننظر في موضوع الشباب في سياق جدول أعمال مجلس الأمن، مع أخذ ولايته في الحسبان، ينبغي أن يتركز العمل على مكافحة تحديات التطرف والإرهاب.

مما لا شك فيه أن جميع الأعمار معرضة إلى تلك الظواهر. ومع ذلك، فإن الشباب، بنظرتهم العالمية الناشئة والتماسهم تعريف الهوية الذاتية، أكثر عرضة للأيديولوجية المتطرفة. وهذا العامل، إلى جانب افتقار الشباب إلى الخبرة الحياتية والتعليم وغير ذلك من فرص تحقيق الذات في البلدان ذات البيئات الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية، أو التي تشهد حالات نزاع، تستغله الجماعات المتطرفة استغلالا بارعا لإشراك الشباب في نشاط غير قانوني.

تلجأ تلك الجماعات، كجزء من محاولاتها لجذب الشباب، إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مما يتطلب منا تعزيز جهودنا الجماعية في مجال أمن المعلومات على الصعيد الدولي. وتؤدي المنظمات الإقليمية ذات الخبرة القُطرية دورا هاما في مكافحة تطرف الشباب. وننوّه بالعمل المثمر الذي تقوم به في هذا المجال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لظاهرة استخدام الشباب المتطرفين لتحقيق أهداف سياسية محلية، ولا سيما العمليات التي يجري التخطيط لها خارجيا بهدف الإطاحة بالسلطات الشرعية تحت ستار الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن المهم ألا ينجم الدعم المعلن لقادة الشباب عن تنظيم جهات فاعلة خارجية لحركات مناهضة للحكومات في الدول التي لا تروق لهذه الجهات. ومن دواعي الأسف أن هذه الحالات متكررة جدا.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أننا لا نسعى بأي حال من الأحوال إلى التقليل من أهمية قضايا الشباب. فنحن مقتنعون بقيمة المناقشات المتعمقة بشأن المسائل المتصلة بالشباب في المحافل المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي ترمي إلى معالجة مسائل التعليم والعمالة والتنمية المستدامة وغير ذلك من المواضيع الهامة. إن خريطة الطريق الأكثر شمولا

في مجال السياسات المتعلقة بالشباب هي برنامج العمل العالمي للشباب، الذي يُنظر في جوانبه المنفصلة داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية ذات الصلة.

ونعتقد أن قرار إثارة أو عدم إثارة موضوع ما في مجلس الأمن لا يعبر عن مدى أهميته بالنسبة للمجتمع الدولي. ومع ذلك، من المهم أكثر بكثير التقيد الصارم بالتقسيم الحالي للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يفيد كلا من مجلس الأمن والشباب. وكما أشار إلى ذلك السيد هويسغن، وهو محق تماما، يجد الأشخاص الأكثر تقدما في السن دائما طريقة لمناقشة مشاكل الشباب. وهم لا يحتاجون إلى مجلس الأمن للقيام بذلك.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تتوجه الصين بالشكر إلى بيرو على عقد جلسة اليوم وترؤسها. ونشكر أيضا مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب على إحاطتها. استمعت الصين باهتمام للإحاطتين المقدمتين من ممثلتي الشباب، السيدة موغاندا والسيدة راميار.

يؤدي الشباب دورا هاما في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على السلام والاستقرار العالميين. وفي الوقت الحاضر، يتضرر الشباب في عدد من البلدان والمناطق جراء النزاع المسلح، ونتيجة لذلك، يواجهون الفقر والبطالة وصعوبات أخرى. وفي الوقت نفسه، ينهمك الشباب في جميع أنحاء العالم في العمل بكل جد ويبذلون جهودا ترمي إلى تعزيز السلام والاستقرار العالميين.

ويتضمن القراران ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، اللذين اتخذهما مجلس الأمن في السنوات الأخيرة، تكليفا بحماية الشباب من أذى النزاع المسلح ويدعمان دور الشباب في تحقيق السلام والأمن. وينبغي للمجتمع الدولي بذل جهود ملموسة لتنفيذ هذين القرارين من أجل تعزيز حماية الشباب في مناطق النزاع وتهيئة بيئة مواتية لتنمية الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للشباب في جميع البلدان أن يواصلوا القيام بدور نشط وتحمل المسؤوليات الواجبة عليهم في صون السلم والاستقرار الدوليين.

وتود الصين أن تدلي بالنقاط التالية: أولا، يجب علينا أن نزيد من الجهود السياسية الرامية إلى تسوية المسائل الإقليمية الساخنة. ووفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والولاية الخاصة بمجلس الأمن، ينبغي للمجلس أن يعمل على منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السياسية ومساعدة البلدان المتضررة من النزاع في تعزيز عمليات السلام فيها من أجل تهيئة بيئة من السلام والهدوء يمكن للشباب أن يعيشوا فيها. وعملا بالقرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، يجب على وكالات الأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام، بمن فيهم مبعوثته الخاصة المعنية بالشباب، المشاركة في حوارات أوثق بشأن احتياجات الشباب في النزاعات المسلحة وفي حالات ما بعد النزاع.

ثانيا، يجب أن نعطي الأولوية لدور الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها. ومن المهم النظر بشكل كامل في العوامل المتصلة بالشباب في سياق التسوية السياسية للقضايا الساخنة وضمان المشاركة البناءة للشباب في عمليات السلام في بلدانهم والاستفادة من آرائهم والاستماع إليها على نطاق واسع والحيلولة دون تهميشهم. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة تعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتوفير مزيد من الدعم للمشاريع المتعلقة بالشباب.

ثالثا، يجب علينا أن نكافح الإرهاب والتطرف بحزم، لأنهما قد يضران بالشباب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف بناء على قرارات المجلس ذات الصلة وأن يعتمد معيارا موحدا للتصدي بحزم لجميع أشكال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. ويجب أن نتخذ الخطوات اللازمة من أجل منع

الإرهابيين والأيديولوجيين المتطرفين من نَخر عقول الشباب وقطع قنوات التحريض والخداع التي يستخدمها الإرهابيون والمتطرفون لاستهداف الشباب وتضييق الخناق على التجنيد والتخطيط وأنشطة جمع الأموال التي ينفذها الإرهابيون والمتطرفون عبر الإنترنت. ومن المهم أيضا تشجيع الشباب على أن يصبحوا فئة إيجابية محبة للسلام.

رابعا، لا بد من تهيئة بيئة تمكن الشباب من النمو. فالفقر المدقع والتنمية غير المتوازنة هما من بين الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد البلدان النامية في تعزيز قدرتها على التنمية المستدامة في إطار الجهود الرامية إلى النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستفادة من المكاسب التي يحققها الشباب. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم الحكومات الوطنية في وضع سياسات متعلقة بالشباب تتماشى مع الأوضاع الوطنية وتوفير التدريب وفرص العمل للشباب لتمكينهم من إقامة مشاريعهم الخاصة ومن المشاركة البناءة في الحياة السياسية وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وتؤيد الصين تنفيذ قراراي المجلس المتعلقين بالشباب ونتطلع إلى الحصول على تقرير شامل ومتوازن من الأمين العام، على النحو المطلوب بموجب القرارين المشار إليهما أعلاه. وفي حزيران/يونيه، استضافت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووزارة الخارجية المنغولية حلقة عمل إقليمية لشمال شرق آسيا بشأن الشباب والسلام والأمن، والتي كانت مسعى مفيدا في تعزيز تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأوفدت الصين ممثلين إلى حلقة العمل للمشاركة النشطة فيها.

إن للشباب أهمية حاسمة في تحقيق رخاء الأمة وقوتها، وهم مستقبل البشرية وأملها. ولذلك، يجب علينا العمل معا لتعزيز نوع جديد من العلاقات الدولية تتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المفيد لجميع أطرافه. ويجب أن نواصل تعزيز التنمية الشاملة للشباب ودعم جيل الشباب في تقديم إسهامات مهمة لتحقيق السلام والتنمية في العالم.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر بيرو على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضا مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب وممثلي المجتمع المدني على تشاطر وجهات نظرهم وخبراتهم وعلى إحاطتنا علما بالتقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨).

ويمثل هذان القراران وكذلك الدراسة المرحلية المعنونة ”السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن“ (S/2018/86) علامة مرجعية لإتاحة فرصة أكبر لسماع صوت الشباب في صنع القرارات وتنفيذ الآليات التي تمكنهم من المشاركة المجدية في عمليات السلام. وقد كانت ”الندوة الدولية بشأن مشاركة الشباب في عمليات السلام“، التي عُقدت في هلسنكي، منتدى ممتازا للاستفادة من بناة السلام الشباب بشأن المجالات المرشحة للتحسين في تنفيذ القرارين المتعلقين بالشباب والسلام والأمن.

يتعرض الشباب الذين يعيشون في مناطق النزاع للعديد من المخاطر وأشكال العنف. ولذلك، فإن حماية حياتهم وحقوقهم الإنسانية يجب أن تشكل إحدى الأولويات. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب من بناة السلام ومن المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الشبابية، الذين عادة ما يواجهون أعمالا انتقامية بسبب عملهم.

إن الشباب بإمكاناتهم الابتكارية والتحويلية الهائلة هم حلفاء. والشباب يقومون بدور حيوي في منع نشوب النزاعات وحلها. كما يقومون بدور صناع السلام في مجتمعاتهم المحلية ويُحدثون تحولا في مجتمعاتهم بجعلها أكثر عدلا وشمولا وسلاما. وكفالة المشاركة المجدية للشباب في بناء وصون السلم والأمن أمر أساسي على الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام المستدام.

ولذلك، من المهم بشكل حيوي الاعتراف بدورهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها أداة فعالة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، ولا سيما من خلال تنفيذ الهدف ١٦ – وهي مهمة تعكف حكومة بلدنا على إنجازها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل استراتيجية الأمم المتحدة للشباب بلا شك عنصرا مهما من عناصر خطة الأمين العام للإصلاح. وفي هذا الصدد، فإن مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب وأعضاء مكتبها يستحقون أسمى آيات الثناء، شأنهم في ذلك شأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي كيانات تروج لهذه المسألة في إطار ولاية كل منها.

ويحدونا الأمل في أن يكفل مجلس الأمن أن يشارك الشباب معنا في هذه القاعة وأن يحيطونا علما بشأن صون السلام والأمن وأن يعرضوا وجهات نظرهم ورؤاهم، سواء في مناقشات مفتوحة أو في جلسات إحاطة. وتلك هي الممارسة التي اتبعتها الجمهورية الدومينيكية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على أمثلة أخرى للممارسات الجيدة التي نعتقد أنها ذات صلة. فقد أطلقت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا استراتيجية لتنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، مع التركيز على دور الشباب في الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج وضمان الأمن الوطني. والتزمت الحكومة الكولومبية بوضع خطة عمل وطنية من أجل تنفيذ الخطة. وعلاوة على ذلك، عين الاتحاد الأفريقي مبعوثا خاصا معنيا بالشباب ووضعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو استراتيجية إطارية للبعثة بشأن الشباب والسلام والأمن.

وينبغي أن تكون هذه الأمثلة الملموسة على الدور القيادي الذي يؤديه الشباب في تعزيز السلام مصدر إلهام لجهودنا. ومع ذلك، يجب علينا أن نواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى إنشاء شبكات من الوسطاء الشباب على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز دورهم في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات؛ وتوسيع التوصيفات الوظيفية وتعزيز قائمة المرشحين المقبولين، فضلا عن إعطاء الأولوية لبناء القدرات وتخصيص بند حصري في الميزانية لكفالة أن تكون منظومة الأمم المتحدة مجهزة لضمان تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، مع تقديم الدعم للدول الأعضاء في هذا الصدد؛ وضمان إعداد تقرير سنوي للأمين العام عن التقدم المحرز والتحديات القائمة فيما يتعلق بهذين القرارين في إطار مناقشة مفتوحة سنوية؛ وإنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالشباب والسلام والأمن من أجل العمل بصورة منهجية ومستمرة في رصد تنفيذهما.

ويحدونا الأمل في أن تتضمن تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة ببلدان محددة وكذلك بتجديد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية، إشارات إلى تنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨). وكما ذكر المتكلمون الآخرون، فإننا نتطلع إلى صدور التقرير الأول للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن. ومن المؤكد أن التقرير سيلقي مزيدا من الضوء على التحديات والثغرات التي لا تزال قائمة في تنفيذ الخطة وسيقدم التوجيه بشأن كيفية معالجة هذه المسألة في المستقبل.

ختاما، فلتذكر دائما أن نعمل كدول من أجل جعل الشباب في صلب جهودنا وأن نشركهم ونساعدهم على منع نشوب النزاعات وإزالة العقبات من أجل جبر ما عانوه من تهميش وإقصاء تاريخيين في عمليات صنع القرار الرامية إلى تحقيق السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئاسة بيرو على المبادرة بعقد هذه الجلسة، بعد عام من اتخاذ القرار

٢٤١٩ (٢٠١٨)، الذي بادرت بيرو والسويد بطرح فكرته. وأشكر مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، فضلا عن السيدة موغاندا والسيدة راميار، على إحاطاتهم.

أود أن أسلط الضوء على العقبات التي تحول دون مشاركة الشباب قبل استكشاف بعض السبل التي يمكن لمجلس الأمن أن يدعمهم بها في عملهم من أجل تحقيق السلام والأمن.

لم ينتظرنا الشباب والمنظمات الشبابية كي يصبحوا عناصر فاعلة في ميدان السلام والأمن الدوليين. ففي جميع أنحاء العالم، يسهم الشباب في إيجاد حلول ابتكارية ويستثمرون في فضاءات بديلة جديدة ويكافحون الوضع الراهن، على النحو المبين في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدور القيادي للشباب في منع ومكافحة التطرف العنيف. غير أن هذه الإمكانات الهائلة لا يمكن أن تتحقق إذا شُرد الشباب أو أُجبروا على ترك بلدانهم بسبب الحرب وإذا قامت الجماعات المتطرفة بتلقينهم وإذا تعرضت مدارسهم وجامعاتهم للهجوم وإذا وُضعت عراقيل أمام جميع أشكال حرية التعبير أو إذا استُبعدوا من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن نتيح للشباب الفرصة لتمكين أنفسهم في جميع هذه المجالات.

ومن ثم، أدرجت فرنسا تمكين الشباب كإحدى الأولويات الوطنية وكمحور تركيز رئيسي لدبلوماسيتها. وعلى سبيل المثال، خصص مشروع MediaSahel الذي تقوده الوكالة الفرنسية للتنمية، ميزانية قدرها ٨,٣ مليون يورو لتمكين الشباب من بوركينا فاسو ومالي والنيجر من مكافحة الأخبار الزائفة والحصول على المعلومات الموثوقة ومن المشاركة بقدر أكبر من النشاط والهدوء في المناقشات العامة في بلدانهم.

كما ندعم مشاركة الشباب في إطار رئاستنا لمجموعة الدول السبع. وقبل شهر واحد، اجتمع المئات من صانعي القرارات دون سن ٣٠ عاما في باريس تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية لتقديم توصيات بشأن مكافحة عدم المساواة. وستُحال هذه التوصيات إلى رؤساء دول مجموعة الدول السبع، الذين سيجتمعون خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس في بياريتز. وستكون مشاركة الشباب أيضا من أولويات المنتدى الذي ستشترك فرنسا والمكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيمه للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥.

ويجب على المجلس أن يكون أكثر اتساقا في دعم عمل الشباب في بناء السلام والأمن من خلال تعزيز الإطار التشغيلي للقرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، اللذين اتخذهما. ومن المهم إجراء مناقشات بشأن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن، مثل جلسة اليوم. ويجب أيضا إدراج موضوع الشباب على نحو أكثر اتساقا في مداولاتنا بشأن الحالات القطرية المدرجة على جدول أعمالنا. وفي هذا الصدد، نثني على مشاركة مقدمي إحاطات من الشباب في جلسات مجلس الأمن، مثل كيسي إيكومو – سوينجيت من جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/PV.8241) وإيناس ميلود من ليبيا (انظر S/PV.8514) واللاجئة السورية الشابة نوجين مصطفى (انظر S/PV.8556). وينبغي أن تصبح هذه الإحاطات أكثر تواترا.

ومن الضروري أيضا أن تتناول التقارير الخاصة ببلدان محددة تطلعات الشباب وإسهام الأمم المتحدة في إدماجهم في عمليات السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على استراتيجية الشباب التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وكذلك بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة بناء السلام لوضع برنامج شامل بشأن الشباب والسلام والأمن ولدعم تحالفات الشباب وخرائط الطريق المتعلقة بالشباب والسلام والأمن التي ستبدأ في عام ٢٠٢٠.

ونتطلع إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ القرارين ٢٤١٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠ (٢٠١٥) خلال

الفترة من الآن وحتى أيار/مايو ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على مناصرة الأمين العام الرائعة لقضايا للشباب، كما يتجلى في إطلاق ”استراتيجية الأمم المتحدة للشباب“ مؤخرا وتنظيم المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب والمنتدى الشبابي ”لشبونة زائد ٢١“ وفي مؤتمر القمة الشبابي المعني بالمناخ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر، والتي تبين جميعا الجهود التي يبذلها الأمين العام لجعل الشباب إحدى ركائز تعددية الأطراف.

في عام ١٩٥٧، قال ألبير كامو في خطاب قبوله لجائزة نوبل في الأدب،

> ”لا شك أن كل جيل يشعر بأن قدره إعادة تشكيل العالم. غير أن جيلي يعلم أنه لن يقوم بذلك. لكن ربما تكون مهمته أكبر وهي: منع العالم من الانهيار“.

لن نكون قادرين على الحيلولة دون انهيار العالم بدون المشاركة الكاملة والفعالة للأجيال الحالية والمقبلة وبدون الاعتراف بها كشريكة لا غنى عنها في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن للمجلس الاعتماد على التزام فرنسا الكامل.

السيد ليفتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الشباب الثلاثة الممتازين مقدمي الإحاطات. ويجب أن أقول إننا سعداء للغاية لوجودهم هنا في القاعة اليوم. ومن المهم حقاً أن نسمع آراءهم وتوقعاتهم كنساء وزعماء شباب وممثلين عن المجتمع المدني فيما يتعلق بمجلس الأمن وبشأن الطريق قدما.

وأود أيضا أن أشكركم سيدي الرئيس وبلدكم بيرو وكذلك عضو مجلس الأمن السابق السويد على التزامكم بجدول أعمال الشباب والسلام والأمن. لقد كان لبيرو والسويد دور فعال في اتخاذ القرار السابق بشأن هذا الموضوع وهو القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨).

ولا يمكن لوفد بلدي أن يتفق مع الرأي القائل بأن جدول أعمال الشباب والسلام والأمن ينبغي ألا يشكل موضوعا للمناقشة في قاعة مجلس الأمن. لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يمنعنا من مناقشة هذا الموضوع الهام. بل على العكس تماما، بالنظر إلى أن الشباب يشكلون ما يناهز ثلث سكان العالم بأسره فمن واجبنا مناقشة هذا الموضوع. وهذا هو السبب في مناقشتنا أيضًا العديد من الموضوعات المواضيعية على غرار حماية المدنيين والعنف الجنسي في النزاعات وتغير المناخ؛ ولهذا السبب نفسه بالذات نلتقي مرة أخرى لمناقشة دور الشباب في منع نشوب النزاعات وبناء السلام المستدام. وبالحكم انطلاقا من مناقشة اليوم، تتفق غالبية أعضاء المجلس مع هذا الرأي.

وكما أوضح بالفعل عدد من الوفود الأخرى، فإن الشمول للجميع في عمليات السلام أمر حاسم لضمان إحلال السلام الدائم. وهذا هو السبب في أن أي عملية سلام، أي عملية لبناء سلام أو عملية لحفظ سلام، لن تنفذ بشكل كامل ومستدام بدون الإدماج الكامل للشباب منذ البداية.

وفي هذا السياق شكل اتخاذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) إنجازين رائدين حيث أظهرا أن الأجيال الشابة على استعداد لتولي مركز الصدارة في مبادرات السلام والأمن وأن تصبح عوامل للتغيير.

وأشعر بالتفاؤل الكبير أيضاً بعد سماع مقدمي الإحاطات اليوم لأنهم بينوا أن الشباب لا ينتظرون فحسب، منا نحن كبار السن أن نفعل شيئًا، بل إنهم يغيرون العالم بأنفسهم، لأنهم عوامل تغيير.

وبعد إرساء الإطار القانوني من خلال هذين القرارين، فإن المرحلة الرئيسية التالية هي تنفيذهما بشكل صحيح. وينبغي

للمنظمات الإقليمية والتعاون الإقليمي القيام بدور رئيسي في هذا الصدد. لذلك، أوافق على البيان الذي أدلى به ممثل غينيا الاستوائية بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في المجلس، والذي أظهر النهج الأفريقي تجاه هذا البند من جدول الأعمال. وقد سلطت مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب بالفعل الضوء على عدد من المبادرات والمؤتمرات الإقليمية. ولكي أكرر ما قاله أصدقائي في الوفد الصيني، أود أيضاً أن أثني على حكومة منغوليا لتنظيمها، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، حلقة عمل للشباب والسلام والأمن بشأن منظورات الحوار في شمال شرق آسيا عقدت في شهر حزيران/يونيه.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبولندا في سياق هذا الموضوع. تتمثل أولاها في وضع الشباب ذوي الإعاقة. كما تعلمون، سيدي الرئيس، قبل بضعة أسابيع فقط، اعتمد مجلس الأمن بتوافق الآراء أول قرار له على الإطلاق بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة (القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩))، وهو أمر مهم بالنسبة لنا لأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون بشكل خاص جراء النزاعات، وغالبًا ما يتم نبذهم أو تهميشهم داخل أسرهم ومجتمعاتهم المحلية المباشرة ويجدون أنفسهم معرضين لخطر محدد من أعمال العنف وسوء المعاملة.

وتتجلى المسألة الثانية ذات الأهمية بالنسبة لنا في وضع الفتيات الصغيرات. بالنسبة للفتيات، فإن الوضع أكثر إثارة للقلق. ففي كل يوم تتعرض ملايين الشابات للعنف الجنساني وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والاتجار بالجنس والتحرش الجنسي والاغتصاب وسوء المعاملة. إنهن في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والوصول إلى الخدمات الطبية.

ويجب أن تتمتع الشابات بحرية العيش بدون تحيز أو فرص محدودة وغير متكافئة. ويجب أن يصبحن قادرات على العيش بشخصياتهن الحقيقية والكاملة. علاوة على ذلك، نحتاج أن نتذكر أن الرجال هم أيضًا ضحايا العقلية الأبوية والرجولة القمعية. لقد أشارت مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب إلى هذه الصور النمطية السلبية التي تؤثر في الواقع على كل من الرجال والنساء. وهذا هو سبب مواجهتنا التحدي الكبير المتمثل في تغيير الصور النمطية والقواعد والأدوار المخصصة لكل جنس. نريد أن نعيش في عالم تكون فيه المساواة بين المرأة والرجل حقيقة وليست طموحًا.

إن أولاد وبنات اليوم والمراهقين والشباب هم قادة المستقبل، وما عادوا يرغبون في التزام الصمت. وأفضل مثال على ذلك مقدمو الإحاطات الشباب الموجودين معنا في هذه القاعة اليوم، وآمل أن يحلوا في وقت قريب محلنا حول هذه الطاولة. فلديهم قوة هائلة وتفان وصوت قوي. ويدرك الشباب بشكل متزايد حقوقهم وفرصهم. إنهم قادرون على تبادل وجهات النظر والمشاركة في مناقشات هادفة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ومع وجود فجوة متزايدة بين الطموحات والتدريب وفرص العمل اللائق، أصبحت الفترة الانتقالية التي نعيش فيها أكثر غموضًا من أي وقت مضى.

يتزايد إحباط الشباب وعدم ثقتهم بالسلطات والحكومات والقادة. ولا يريد الشباب أن تقدم لهم وعود وضمانات جوفاء، إنهم يرغبون في رؤية عمل ملموس. وتقع على عاتقنا مسؤولية سد الفجوة بين السياسات والخطط والآثار العملية في جميع أنحاء العالم.

ومن المهم توجيه الانتباه إلى الإسهامات الفريدة للعديد من صانعي السلام الشباب والناشطين والمتطوعين في نُظم منع نشوب النزاعات وتحقيق العدالة أثناء عملهم على بناء السلام والحفاظ عليه. لقد أصبحت منظمات الشباب والطلاب نشطة بشكل متزايد في تقديم المعونة والمساعدات الإنسانية للناس في أكثر الأماكن خطورة. ولدينا بالفعل المبادئ التوجيهية وهي الاستثمار والشمولية والشراكة. ومن الأهمية بمكان أن نجري

حوار شراكة مع الشباب من أجل العمل معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أكرر ما قالته سفير ألمانيا هويسغن بتوجيه تحية خاصة للناشطة السويدية غريتا ثونبرغ البالغة من العمر ١٦ عامًا على الطريقة التي ألهمتنا بها والعالم وحتى فتاة عمرها ١٣ عامًا في بولندا، مما يدل على قوة الشباب. تواصل غريتا ثنبرغ في بياناتها – بما في ذلك خلال المؤتمر الرابع والعشرين التاريخي للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي نظمته بولندا في كاتوفيتشي العام الماضي، والذي فعَّل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ باعتماد دليل كاتوفيتشي – الدعوة إلى إحداث تغيير في سلوكنا تجاه تغير المناخ.

وتتمثل نقطة هامة أخرى – وأود أن أشير إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل غينيا الاستوائية بالنيابة عن الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس والسيدة ويفين موغاندا – في أنه يجب علينا، في معرض التفكير في منع نشوب النزاعات والتسوية الفعالة للنزاعات، أن نعالج هذه المشكلة بطريقة شاملة، تمشيا مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، التي لا تشمل التنمية والسلام والأمن فقط، بل كذلك حقوق الإنسان – وعنصر حقوق الإنسان ذلك هو الذي ذكر في بيان غينيا الاستوائية. وأحد العناصر الرئيسية في ركيزة حقوق الإنسان يتمثل في العدالة. وأتفق تماما مع السيدة ويفين موغاندا في أنه لا سلام بدون عدالة. وذلك بالضبط ما تواصل بولندا تكراره في هذه القاعة في كل فرصة وسانحة.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا لبيرو على وضع هذه المسألة الهامة في مرتبة عالية على جدول أعمال مجلس الأمن. ونأمل أن نراها أكثر تعزيزا. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن، في ٢٠٢٠، ونأمل في أن يتواصل تكرار ذلك التقرير. وأخيرا، نود أن نرى الشبان في هذه القاعة، ليس فقط خلال المناقشات المواضيعية بشأن الشباب والسلام والأمن، بل كذلك خلال المناقشات المتعلقة ببلدان محددة، على غرار الشخصية الشابة المعوقة الشجاعة جدا من سورية، نوجين مصطفى (انظر S/PV.8515).

السيدة فان فليربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولاً أن أشكر مبعوثة الأمين العام للشباب والسيدة موغندا والسيدة راميار على إحاطاتهن المفيدة.

وترحب بلجيكا بالأهمية التي حظيت بها مسألة الشباب والسلام والأمن في المجلس. إن القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) يبرزان إمكانات الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلنعمل لتحقيق أقصى قدر من تلك الإمكانات.

وتشير التقديرات إلى أن ٦٠٠ مليون من الشبان البالغين يعيشون في دول هشة ومتضررة من النزاعات. وهؤلاء الشبان لا يشكلون غالبية السكان في تلك البلدان فحسب، بل كذلك غالبية قواتها المسلحة وأفراد أمنها. والشابات في كثير من الأحيان يتولين المسؤولية لوحدهن عن معيشة أسرهن. ومع ذلك فإن هؤلاء الشبان كثيرا ما يستبعدون من عمليات السلام أو صنع القرارات المتعلقة بمستقبل بلدهم. ويشكل إقصاؤهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي عاملا من عوامل الخطر. فيمكن لتلك الأشكال المختلفة من الإقصاء أن تؤجج الشعورا الجماعي بانعدام الثقة في المؤسسات السياسية الوطنية والدولية التي يفترض أن تخدمهم وتحميهم. ولذلك فمن الأهمية بمكان تهيئة بيئة تفضي إلى مشاركة الشباب في منع نشوب النزاعات وفي عمليات بناء السلام. وأود أن أشدد على أربع نقاط في ذلك الصدد.

أولا، يمكن لمشاركة الشبان في عمليات السلام والوساطة الرسمية وغير الرسمية أن تعزز شرعيتهم واستمراريتهم. ومع ذلك يجب علينا أن نعترف بالشبان كجهات فاعلة مساوية وقوية يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية في كامل عملية السلام لأجل

الانتقال من الإقصاء إلى الإدماج الحقيقي. فذلك يتطلب تغييرا في المعايير والممارسات والمواقف. وهو أمر ليس بالمستحيل؛ فقد شهدنا مؤخرا مشاركة كبيرة من الشبان في عملية السلام في كولومبيا وشهدنا إنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى للسلام في أفغانستان يشمل لجنة للشباب.

ثانيا، غالبا ما يشكل الشبان غالبية أعضاء الجماعات العسكرية والمسلحة. وينبغي لآرائهم واحتياجاتهم أن تكون محورية في عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك في برامج الحد من العنف المجتمعي والإجراءات الرامية إلى منع التطرف المصحوب بالعنف.

ثالثا، لا يمكن تحقيق الشمولية الفعلية إلا بصون كرامة الشبان من الرجال والنساء وتوفير والحماية ونوعية الحياة التي يستحقونها. ولا تزال بلجيكا ملتزمة التزاما راسخا، في ذلك الصدد، بتعزيز حقوق الإنسان التي تشكل شرطا أساسيا لتحقيق السلام والتنمية، مع إيلاء أهمية خاصة لحقوق الفئات الضعيفة.

وأخيرا، نحن نعترف بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات الجديدة. فثلثا مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم تحت سن ٣٥ عاما. ويمكن للشبان الآن، وهم متحررون من قيود الحدود الإقليمية، الاستفادة من نماذج مرجعية أكثر تنوعا، كما يتضح من الدراسة المرحلية المستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2018/86). وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة قد تطرح تحديات، يمكن لتلك التكنولوجيا نفسها أن تتجاوز خطوط النزاع وتيسر المشاركة المدنية للشبان. فقد استخدم المجتمع المدني، على سبيل المثال، وسائل التواصل الاجتماعي لإشراك الشباب في منتدى التفعيل الرفيع المستوى بشأن الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وستواصل بلجيكا الدعوة إلى زيادة إدماج الشباب والسلام والأمن في مناقشات المجلس. ومن المهم أن يكون مجلس الأمن على علم في الوقت المناسب وبطريقة شاملة بالحالات المحددة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

في البداية، أشكر مقدمات الإحاطات الثلاث بعد ظهر اليوم، السيدة جاياتما فيكراماناياكي والسيدة ويفين موغاندا والسيدة صوفيا راميار – القياديات الشابات والمؤثرات الملتزمات تجاه السلام في بلدانهن وفي جميع أنحاء العالم. وكذلك نود أن نعرب عن امتناننا لدعم وإسهامات منظمات المجتمع المدني في إعداد هذه الإحاطة، وكذلك مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما نعرب عن تقديرنا ودعمنا لعمل مبعوث الأمين العام للشباب ونبرز التزام الأمين العام بتمكين الشباب.

وتلتزم بيرو التزاما راسخا بتعزيز الدور الذي يطلب من الشباب الاضطلاع به في منع نشوب النزاعات وحلها وكفالة العدالة وبناء السلام المستدام وتقدره. وقد نظمنا، كجزء من ذلك الالتزام، مناقشة مفتوحة خلال رئاستنا للمجلس بشأن هذا الموضوع في نيسان/أبريل ٢٠١٨ (S/PV.8241) وقدمنا إلى جانب السويد، كما ذكرت الوفود الأخرى، القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨) الذي اتخذ بالإجماع. وذلك القرار يذكرنا بأنه ينبغي لنا أن نكف عن النظر إلى الشباب كمشكلة ونبدأ في الاعتراف بهم كجهات فاعلة أساسية في عمليات السلام، وهو ما يمثل نهجا مناسبا لاستغلال إمكاناتهم وتحقيق أقصى قدر منها ومن التزامهم وقدرتهم على الصمود في منع نشوب النزاعات وحلها على السواء.

ومع ذلك، فإن القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨)، اللذين اعتمدهما المجلس بشأن هذا الموضوع ينطلقان من افتراض أن الحكومات والمنظومة المتعددة الأطراف لا تزال تواجه عقبات في الإدماج الكامل للشبان في العمليات الرامية

إلى بناء السلام المستدام، على الرغم من أن نفس هؤلاء الشبان يمثلون أغلبية السكان المتضررين في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

ونرى أن التنفيذ الفعال للقرارين يقتضي تعزيز الحوار مع الدول والمنظمات التي يقودها الشباب وأخذ آرائهم في الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج. ولا يمكن تنفيذ القرارين المذكورين آنفا إلا بالمشاركة الكاملة والفعالة للشباب مع إيلاء اهتمام خاص لإشراك الشابات في عمليات صنع القرار على نحو أساسي عن طريق مشاركتهن السياسية في مفاوضات السلام وإدارة مؤسسات حكومية أكثر شمولا وتمثيلا.

ونرحب بالجهود التي تبذلها بعض بعثات السلام في تنفيذ هذين القرارين كما هو الحال في كولومبيا وكوسوفو والعراق، لا سيما عن طريق إنشاء آليات تمكّن الشباب من المشاركة والإسهام في عمليات حفظ السلام في مجتمعات بلدانهم.

ويرتبط جدول أعمال الشباب والسلام والأمن ارتباطا وثيقا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتلزمنا أهداف التنمية المستدامة، في جملة أمور، بتوفير فرص العمل اللائق للشباب وضمان تكافؤ الفرص وبناء المجتمعات السلمية وتعزيز حقوق الإنسان وضمان التنوع ومكافحة التمييز. ولا يزال تمويل تنفيذ خطة العمل هذه مسألة معلّقة. وينبغي للدول والمنظمات الدولية والجهات المانحة أن تهيئ فرص تمويل مبتكرة وتتسم بالمرونة وإمكانية الحصول عليها للمنظمات التي يقودها الشباب وتعمل لأجلهم في إطار سعيها إلى دعم عمليات السلام بواسطة الأنشطة الرامية إلى توطيد السلام ومنع العنف.

وختاما، نرى أنه ينبغي أن يواصل المجلس الدفع بهذا الموضوع الهام ومتابعته بصورة منتظمة، لا سيما في مجال حل النزاعات وبناء السلام المستدام. وبالتالي فإننا نتطلع بفارغ الصبر إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٢٠ وفقا للطلب الوارد في القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨).

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.